جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج نيل شهادة الماستر

العـــنوان

دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

في دعم الأنشطة والحرف

دراسة حالة وكالة ولاية المدية

تخصص إدارة مالية

من إعداد الطالب
بنية مصطفى

تحت إشراف الدكتور
كمال مولوج

اعضاء لجنة المناقشة

د .بوعرار شمس الدين احمد	جامعة المدية	رئيسا
د. مولوج كمال	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د. سكندر عثمان	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

اشكر الله عز وجل الذي رزقنا العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى والحمد الله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إتمام هذا العمل وألهمنا الصبر ويسر لنا دربنا وقدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع.

فعظيم الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ المشرف" **مولوج كمال** "

الذي لم يبخل علينا بمعلوماته القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل، كما نشكر جزيل الشكر جميع الأساتذة وكل من ساندنا في انجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد والى كل من قدم لنا يد المساعدة لإتمام مشوارنا الدراسي

اهدي ثمرة جهدي إلى الينبوع الذي لا يمل بالعطاء إلى صاحبة القلب الكبير "أمي" التي لن تبخل عليا بعطفها وحنانها أطال الله في عمرها

الى الذي افني شبابه من اجل أن انعم بالراحة والهناء الذي علمني كيف ارتقي سلم الحياة بحكم الى صاحب القلب الكبير "أبي أطال الله في عمره

الى كل عائلتي زوجتي وأبنائي حسام ومنولة وعبد المجيد وإخوتي وأخواتي

إلى كل محبي العلم والمعرفة

إلى كل من تكاتفنا يدا بيد ونحن نشق الطريق إلى النجاح

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

الفهرس

الفـــــــــــــــــــــــــــــــهرس	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
المقدمة	
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للقروض المصغرة	
المبحث الاول:ماهية القروض المصغرة	11
المطلب الأول: نشأة القرض المصغر	11
المطلب الثاني: تعريف القروض المصغرة	13
المطلب الثالث : أهمية القرض المصغر	13
المبحث الثاني: مبادئ ومميزات القرض المصغر	14
المطلب الأول : مبادئ القرض المصغر	14
المطلب الثاني: مميزات القرض المصغر	15
المبحث الثالث: عموميات حول التمويل	16
المطلب الاول: ماهية التمويل	16
المطلب الثاني : أهمية تمويل وأصنافه	18
المطلب الثاني : أهداف التمويل وخطواته	22
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: الهيئات المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر	
المبحث الأول : تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر	28
المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها وأهميتها	28
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر	32

المبحث الثاني : الهيئات المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر	34
المطلب الأول : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	35
المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.CNAC	38
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولتيةANADE	42
المطلب الرابع: للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	43
خلاصة الفصل الثاني	47
الفصل الثالث :دراسة تحليلية لمعطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية المدية	
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية	50
المطلب الأول: لمحة تاريخية.عن القرض المصغر	50
المطلب الثاني :مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	52
المطلب الثالث :الخدمات المالية والغير المالية للوكالة وصيغ التمويل التي تقدمها	54
المبحث الثاني : اجراءات منح القروض المصغرة عرض النتائج وتحليلها	59
المطلب الأول : اجراءات منح القروض المصغرة	59
المطلب الثاني : عرض النتائج تحليل النتائج	63
خلاصة الفصل الثالث	71
خاتمة	73
قائمة المصادر والمراجع	75

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم :1	يوضح الشباك الوحيد اللامركزي والهيئات والخدمات المقدمة	38
الجدول رقم :2	يبين الإمتيازات والقوانين المشروطة لمنح القرض	40
الجدول رقم :3	جدول يوضح برنامج التمويل والقيمة القصوى المحدد للشراء.	55
الجدول رقم :4	جدول مختصر يوضح أنماط التمويل	57
الجدول رقم :5	تصنيف الملفات حسب برنامج التمويل بقيمة لا تتجاوز 100000 دج خلال فترة من2018 إلى 2020	63
الجدول رقم :6	تصنيف الملفات حسب برنامج التمويل لا يتجاوز 1000000دج خلال الفترة مابين 2018إلى 2022	65
الجدول رقم: 7	تصنيف الملفات حسب الفئات العمرية من سنة 2018 إلى سنة 2022 .	66
الجدول رقم: 8	تصنيف الملفات حسب قطاع النشاط للفترة مابين 2018 إلى 2022	68
الجدول رقم: 9	تصنيف القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي بالنسبة للرجال والنساء خلال الفترة2018 -2021	69

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم: 01	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	46
الشكل رقم:2	لهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية المدية	52
الشكل رقم:3	يوضح نسبة القرض بدون فائدة لشراء مواد أولية	55
الشكل رقم:4	يوضح صيغة التمويل الثلاثي.بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة.	56
الشكل رقم:5	يبين مراحل الحصول على قرض بصيغة التمويل الثلاثي	62
الشكل رقم6:	شكل بياني يوضح تصنيف الملفات حسب برنامج التمويل لقرض قيمته 100000 دج	64
الشكل رقم:7	شكل يوضح عدد لملفات الممولة حسب كل بنك.	66
الشكل رقم:8	شكل يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات العمرية خلال (2018_2022)	67
الشكل رقم:9	شكل يوضح توزيع الملفات الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2018_2022)	68
الشكل رقم 10	شكل يوضح تصنيف القروض الممنوحة حسب المتوى التعليمي للفترة ما بين(2018-2022)	70

قائمة الرموز

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
ANGEM	AGENCE NATIONAL DE GESTION DU MICRO-CREDIT	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
BADR	BANQUE DE LAGRICULTURE ET DU BADR DÉVELOPPEMENT RURAL	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BEA	BANQUE EXTERIEURE D ALGERIE	بنك الجزائر الخارجي
BDL	BANQUE DE DÉVELOPPEMENT LOCAL	بنك التنمية المحلية
BNA	BANQUE NATIONAL D' ALGÉRIE	البنك الوطني الجزائري
CPA	CRÉDIT POPULAIRE D' ALGÉRIE	القرض الشعبي الجزائري
CNAC	CAISSE NATIONALE D' ASSURANCE CHÔMAGE	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANSEJ	AGENCE NATIONAL DE SOUTIEN EMPLOI DE JEUNES	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

المقدمة العامة

مقدمة

المشاريع الصغيرة تلعب دوراً حيوياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهي عامل أساسي لتعزيز الثروة وتحسين مستوى المعيشة ،و تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول، حيث تسهم في رفع مستويات الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

يُظهر التغير الجديد في التعاطي مع المشاريع الصغيرة استجابةً لتحديات العصر الحديث وللمساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية. على سبيل المثال، تبنت العديد من الدول النامية سياسات اقتصادية تشجع على تأسيس وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توفير التشريعات الداعمة والبنية التحتية المناسبة، بالإضافة إلى توفير آليات التمويل والدعم الفني لهذه المشاريع.

هذه الجهود تهدف إلى تحفيز ريادة الأعمال وتعزيز الابتكار والإبداع في القطاع الخاص، مما يسهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، يمكن القول إن دعم المشاريع الصغيرة يشكل جزءاً هاماً من استراتيجيات التنمية الاقتصادية في كثير من الدول..

ولتطوير هذه الأنشطة المختلفة قامت الدولة بإنشاء وكالات وطنية لتدعيم الشباب وامتصاص البطالة ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .تأتي على رأس هذه الوكالات ، والتي من مهامها تمويل و إنشاء وتوسيع مشاريع تنموية في مختلف القطاعات خاصة منها القطاع الفلاحي والحرفي.

إشكالية الدراسة :

انطلاقا مما سبق ومن خلال البحث الذي نود القيام به قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما دور الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة في دعم الأنشطة والحرف؟"

الأسئلة لفرعية:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية:

ما هي الإجراءات المتبعة لتمويل المؤسسات الصغيرة من خلال القروض المصغرة ؟

ما واقع تمويل المؤسسات الصغيرة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير المصغرة بولاية المدية ؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باختبار الفرضيات التالية:

القروض المصغرة آلية مهمة لتمويل المشروعات الصغيرة.

للوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بالمدية دور فعال في تدعيم الأنشطة والحرف الصغيرة.

أهمية البحث:

تكمن الفائدة من البحث إلى مدى انجذاب الأفراد والمؤسسات نحو المشاريع الصغيرة ، وأهمية هيئات التمويل لخلق مؤسسات صغيرة ، مما ينعكس إيجابا على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على القروض المصغرة التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال :

إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة المتمثلة في الحرف والأنشطة

شرح طرق وإجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة.

تبيين دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة التي لها علاقة بالحرف والأنشطة الصغيرة

القيام بالبحث الميداني لمعرفة دور الوكالة على المستوى المحلي

دوافع اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

موضوع تمويل المشروعات الصغيرة يحظى بقيمة علمية يجب الاهتمام بها .

توافق الموضوع مع التخصص الذي ندرس فيه.

أسباب شخصية:

الرغبة والتفكير في إنشاء مشروع صغير .

معرفة واقع المؤسسات الصغيرة في ولاية المدية .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

تمت هذه الدراسة على مستوى ولاية المدية للمشروعات الصغيرة المسجلة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للتمويل.

الحدود الزمنية:

بناء على وثائق المؤسسة والمتعلقة بطرق التمويل المقدمة من طرف الوكالة خلال فترة من 2018 إلى 2022.

المنهج المتبع :

لإعداد بحثنا هذا قمنا بالاعتماد على منهجين وهما:

اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي والذي يهتم بجمع البيانات والمعلومات وتنظيمها بشكل تسلسلي, والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بجوانب المشكلة البحثية من التمويل بالقرض المصغر ولمشروعات الصغيرة.

كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على منهج التحليلي ما يتوافق مع طبيعة الدراسة والذي يتضمن معلومات على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كالوثائق والمقابلات والملاحظات

تقسيم العمل:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: كان تحت عنوان الاطار المفاهيمي للقروض المصغرة وعملية تمويل الحرف و الأنشطة الصغيرة "وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث.

الفصل الثاني: وكان تحت عنوان تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر والهيئات المساهمة في ذلك وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث .

الفصل الثالث :دراسة تطبيقية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية المدية وتضمن مبحثين .

صعوبات لبحث:

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا خلال إعدادنا لهذا البحث فيما يلي:

- نقص وتأخر بعض المعلومات عند إجراء الدراسة الميدانية.
- صعوبة الحصول على المعلومات وذالك لتكتم غير مبرر من طرف الموظفين.
- عدم توفر مصادر ومراجع كثيرة مهتمة بالمؤسسات الصغيرة .

الدراسات السابقة

يضم العديد من الدراسات السابقة والتي تتضمن في القسم الأول دراسات عربية أما بالنسبة القسم الثاني يتضمن الدراسات الأجنبية.

أولاً : دراسات عربية

نتعرف في هذا المطلب عن الدراسات التي تعرضت لموضوع الدراسة أو جزء منه.

الدراسة الأولى:

عنوان المذكرة : دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة حالة وكالة أدرار الفترة (2015 /2017). إعداد المذكرة من قبل

الباحثين : "بوعزيز أزهر ، معزوزي عبد الحميد ".

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان العلوم اقتصادية وتسيير وعلوم تجارية شعبة علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية مؤسسة بحيث سعت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين القروض المصغرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى وكالة ادرار وذلك بمعالجة الإشكالية التالية: فيما يتمثل دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

" وللوصول إلى إجابة نهائية عن الإشكالية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأداة لجمع البيانات وتحليل النتائج وهذا في الجانب النظري. أما في الجانب التطبيق

فاعتمدت على أسلوب المقابلة الشخصية والاطلاع على الوثائق الرسمية للمؤسسة

نتائج الدراسة : في هذه الدراسة تم التعرف على العديد من آليات الدعم الممولة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تقييم حصيلة نشاط الوكالة خلال السنوات الأخيرة. محاولة إظهار أهم الطرق والآليات المستخدمة لتمويل قطاعات النشاط.

الدراسة الثانية: عنوان المذكرة : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. إعداد المذكرة من طرف الباحثين بالبشير" "توفيق" "دحوا حنان".

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملحقة مغنية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي.

نتائج الدراسة :

بحيث سعت الدراسة إلى معرفة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وما مدى مساهمة مصادر التمويل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المعرفة هاذ قام الباحثان بمعالجة الإشكالية التالية : كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تضمن تمويلها بالموازنة مع الخصائص التي تميزها؟ وللوصول إلى إجابة نهائية اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على الأسلوب الوصفي في جمع المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الجانب التطبيقي اعتمدت على منهج دراسة الحالة وأسلوب التحليل للتعرف على علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤسسات التمويل وكيفية جلب تمويلها.

ومن أهم نتائجها الميدانية مايلي: تمكن الطالبان من توضيح علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومدى مساهمة مصادر التمويل في تمويلها. التعرف على طبيعة مشاكل التمويل في هذا القطاع التمكن من معرفة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. تقييم مساهمة جميع مصادر التمويل المختلفة للمؤسسات الصغيرة

المتوسطة. معرفة مدى الأهمية الإستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية.

الدراسة الثانية:

مجلة بعنوان: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة، خلال الفترة (2014_2016) مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة. أعدت هذه المجلة من طرف الدكتورة "جمعة خير الدين".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة، من خلال تحليل إحصائيات خلال فترة (2014_2016) المعرفة دور الوكالة الوطنية

ومدى مساهمتها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لابد لنا من معالجة الإشكالية التالية وهي:

"ما هو دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع النسائية الصغيرة في ولاية بسكرة؟".

نتائج الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان دور الوكالة الوطنية كأحد آليات الدعم في تمويل المشاريع النسائية الصغيرة في ولاية بسكرة، وإبراز دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. معرفة أهم آليات دعم المشاريع الصغيرة في الجزائر وبيان دور الوكالة في تمويل المشاريع النسائية الصغيرة بولاية بسكرة.

ثانياً: دراسات أجنبية

في هذا المطلب نتعرف على مختلف الدراسات الأجنبية التي تتضمن موضوع الدراسة أوجزء منه.

الدراسة الأولى: عنوان الكتاب: التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تم إعداد الكتاب من طرف هبل جميل "بشارات أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير نوقشت في جامعة اليرموك في الاقتصاد والمصارف الإسلامية نالت من خلالها المؤلفة درجة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية بتقدير جيد جدا. سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تساهم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، حيث إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عاملا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم عامة والدول النامية على وجه الخصوص، وذلك باعتباره منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، لذلك أصبح الاهتمام بهذا النوع من المشروعات توجها استراتيجي لدى العديد من الدول،حيث اعتمدت الباحثة في إعدادها لهاذ الكتاب على المنهج التحليلي لدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي، وتحليل البيانات المنشورة في التقارير الصادرة من المصارف والمؤسسات المالية محل الدراسة.

كما سعت الدراسة إلى اعتماد الأسلوب الإحصائي منهجا لاختبار الفرضيات المتعلقة

بالتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. نتائج الدراسة: تقتصر نتائج الدراسة على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من طرف المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الأردن فقط. تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، إذ تعد تلك المشروعات المحرك والدافع لعجلة الاقتصاد، ولذلك أصبح الاهتمام بها توجها استراتيجي لدى العديد من الدول.

الدراسة الثانية : الان درينغ بالبناج ،تمويل المشاريع الصغيرة جامعة كندا 2012.

حيث قام الباحثان بدراسة الطلب والحصول على التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يلاحظ أن الشركات النامية تسعى للحصول على تمويل خارجي، بينما الشركات الصغيرة فهي تلجأ لكل أنواع التمويل، وتسعى خصوصا لتطبيق القروض التجارية.

استخلصت الدراسة إلى اقتراح ضرورة إيجاد بديل عن القروض التجارية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وذلك نظرا للمخاطر التي تنجز عنها.

تتمحور هذه الدراسة حول جودة وكمية المعلومات وتأثيرها حول هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما خلصت إلى أن جودة وكمية المعلومات له تأثير ايجابي بنفوذ المؤسسة، وذلك لأجل أن النفوذ يرتبط إيجابا مع هيكل الأصول.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للقروض المصغرة

تمهيد:

قروض المصغرة تعتبر أداة حيوية في عملية تمويل المشاريع الصغيرة، حيث توفر فرصة للأفراد والمؤسسات للحصول على التمويل الضروري لتأسيس أو توسيع مشاريعهم.

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، حيث تساهم في توفير فرص العمل وتخفيض معدلات الفقر والبطالة.

في الجزائر، كما في العديد من الدول الأخرى، تم تبني سياسات تشجيعية لتمويل المشاريع الصغيرة من خلال توفير القروض المصغرة وإنشاء الآليات والأجهزة اللازمة لدعم ومرافقة أصحاب المشاريع، يتم توفير هذه القروض عادة بشروط ميسرة وأسعار فائدة منخفضة، مما يساعد على جعل التمويل متاحاً لأوسع شريحة ممكنة من المجتمع.

من بين مميزات القروض المصغرة توفيرها للفرصة للأفراد والمؤسسات للوصول إلى التمويل بغض النظر عن حجم مشروعهم، كما تساعد على تعزيز الاقتصاد المحلي وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال. كما أنها تساهم في تخفيف الضغط على معدلات البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي ،وبالتالي يمكن القول إن القروض المصغرة تمثل أداة فعالة في دفع عملية تمويل المشاريع الصغيرة، وتلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وغيرها من البلدان

المبحث الأول: ماهية القروض المصغرة.

القروض المصغرة هي قروض مالية صغيرة الحجم تُقدم للأفراد أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعمها مالياً في بدء أو تطوير مشاريعها ، ولكي نعطي فكرة واضحة وشاملة ارتأينا في هذا المبحث أن نعرج كيف بدا القرض المصغر في العالم وماهو التعريف الدقيق والشامل للقروض المصغرة .

المطلب الأول: نشأة القرض المصغر.

1) تاريخياً، يعود أصل القروض المصغرة إلى حركة تسمى "التمويل الأصغر للأعمال"، التي بدأت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وقد بدأت هذه الحركة في البلدان النامية كوسيلة لتوفير التمويل للفقراء الذين لا يمتلكون وسائل تمويل تقليدية لتحسين أو توسيع أعمالهم الصغيرة.

أحد أبرز رواد هذه الحركة هو الأكاديمي والاقتصادي البنغلادي محمد يونس، الذي أسس في عام 1976 بنك الشاهد الغرامي في بنغلاديش، وهو أول بنك يقدم القروض المصغرة بدون فائدة للمستفيدين من الطبقة الفقيرة. منذ ذلك الحين، انتشرت فكرة القروض المصغرة وتوسعت عبر العديد من البلدان النامية وأصبحت حركة عالمية.[1]

تعتمد فكرة القروض المصغرة على مفهوم "التمويل الشامل"، حيث يُقدم التمويل للأفراد الذين لا يحظون بفرص التمويل التقليدية، سواء كان ذلك بسبب عدم وجود ضمانات مالية أو عدم توافر التمويل بشكل عام في مناطقهم. تتعاون هذه البرامج غالباً مع المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية والخاصة لتوفير القروض والدعم الفني للمستفيدين، وتركز على تحسين ظروف الحياة وتعزيز فرص العمل في المجتمعات المحلية.

[1] ناصر مغني ، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة 15 16 نوفمبر 2011، الصفحة 2

بفضل نجاح هذه الحركة، تم تأسيس العديد من المؤسسات المالية الدولية التي تقدم القروض المصغرة، مما ساهم في تطوير وتوسيع هذه الصناعة وزيادة تأثيرها الإيجابي على الفقراء والمجتمعات في العديد من البلدان حول العالم.

2) القرض المصغر في الجزائر: تاريخ القروض المصغرة في الجزائر يعود إلى عدة عقود، حيث بدأت الجهود لدعم القروض الصغيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلاد منذ الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، حيث كانت الجزائر تشهد نمواً في قطاع الصناعة والزراعة، وكانت هناك حاجة ملحة لدعم القطاع الخاص وريادة الأعمال، خاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية.وفي نهاية التسعينات انشات الدولة هيئات لدعم هذه المؤسسات بالقروض ، ويتعلق الأمر بجهاز القرض المصغر، بنسبة فائدة محسنة تقدر ب 2% ، والذي شرعت الحكومة في تطبيقه ابتداء من سنة 1999م عبر كامل التراب الوطني ، مر برنامج لقرض المصغر في الجزائر بمرحلتين هما:

1/المرحلة الأولى لبرنامج القرض المصغر: منذ جويلية 1999م إلى غاية ماي 2002م حيث كان يقدر مبلغ القدر في تلك المرحلة من خمسين ألف دينار جزائري 50000 دج ، إلى ثلاث مئة وخمسين ألف دينار جزائري 350000 دج ، بمعدل فائدة يقدر ب2 % وكان يمثل البرنامج آنذاك وكالة التنمية الاجتماعية ، كممثل عن وزارة العمل ، والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، ويشرف عنها محليا مندوبي تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

2/ المرحلة الثانية لبرنامج القرض المصغر :

قد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئيسي رقم 04/13 المؤرخ في 22 / 1 / 2004، وهي مستمرة إلى يومنا هذا ، كنتيجة للمشاكل التي عرفتها المرحلة الأولى دخل جهاز القرض المصغر في مرحلته الثانية ، وذالك لتعيين الشروط المحددة لإعانة المستفيدين من القرض المصغر ، ويوجد المقر الرئيس له في الجزائر العاصمة. حيث أصبح برنامج القرض المصغر بمثابة البرنامج الجديد الذي يزيل النظام ألريعي والاعتماد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر والبطالة والأوضاع المزرية للمجتمع.[1]

[1] محمد غزالة وحياة عبيد وآخرون ، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفين ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الماستر في العلوم الإسلامية ، شعبة العلوم إسلامية ، جامعة الشهيد حمة لخضر 2014_2015 ، الصفحة 22.

المطلب الثاني: تعريف القروض المصغرة:

القروض المصغرة هي أداة تمويل مالي تُقدم عادةً للأفراد أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف دعمها في بدء أو توسيع مشاريعها الصغيرة، وهناك عدة تعاريف للقروض المصغرة نذكر منها .

التعريف الأول : بالنسبة للمكتب الدولي للعمل BIT: القرض المصغر يشير إلى المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا، أي من سنة إلى خمسة سنوات وتعتبر السلطة العامة برنامج يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل .

التعريف الثاني : عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربية على أن القرض المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة يستفيد منها الأشخاص المهمشين والذين يرغبون في خلق منصب عمل خاص بهم .

التعريف الثالث : عرفته الأمم المتحدة على انه أداة تحديد المبادرة الاقتصادية وهو أداة فعالة للفقراء من اجل تحقيق الكرامة وإعطاء معنى للحياة[1]

ومن بين التعريفات السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل للقروض وهو:

القرض المصغر هو عبارة عن سلفة صغيرة تقدمها مؤسسات التمويل، من اجل إنشاء ودعم مشروع صغير و يمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن مبلغ مالي تقدمه الوكالة الوطنية، ومؤسسات التمويل للأشخاص من اجل إنشاء مشاريع صغيرة بغية تحسين مستواهم المعيشي، والقضاء على الفقر والبطالة، وتنمية الروح المقاولاتية .

المطلب الثالث : أهمية القرض المصغر:

– مساعدة الفقراء والمهمشين: تعتبر القروض المصغرة وسيلة مهمة لتمكين الفئات الفقيرة والمهشمة اقتصادياً، حيث توفر لهم فرصة لبدء أو توسيع مشاريعهم الصغيرة وكسب مصدردخل مستقل

– تعزيز التنمية المحلية :من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تسهم القروض المصغرة في تعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين الظروف المعيشية في المجتمعات المحلية، وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة

[1] ناصر مغني ،مرجع سابق ،الصفحة 07

– تخفيض معدلات البطالة :من خلال دعم الأفراد في إنشاء مشاريعهم الصغيرة، تساهم القروض المصغرة في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تقليل معدلات البطالة في البلدان ذات الاقتصاديات النامية.

– يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزداد الدخل الوطني.

– يساهم القرض المصغر في دعم الأنشطة والحرف وتطويرها .

المبحث الثاني: مبادئ ومميزات القرض المصغر [1]

يتميز القرض المصغر عن غيره من القروض الممنوحة على انه احد الأساليب السهلة وغير معقدة من حيث التنظيمات والتشريعات والسرعة في التمويل وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مبادئ ومميزات القرض المصغر .

المطلب الأول : مبادئ القرض المصغر

تتمثل المبادئ الأساسية فيما يلي:

أ) يعتبر القرض المصغر من بين أهم الخدمات المالية التي يحتاجها محدودي الدخل لإنشاء مشاريعهم الصغيرة.

ب) يعتبر القرض المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول.

ج) التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يتحقق ذلك إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي، أي بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع.

د)يغطي التمويل المصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كثيرة من الطبقات الهشة وعديمة الدخل ، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر من الاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما لتغطية التكاليف.

هـ) الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسة مالية محلية مستدامة يمكنها جذب

---

[1] بلقاسم قندوز، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوح للحرفيين دراسة فقهية اقتصادية – دراسة حالة اللوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاسلامية ورقلة الجزائر 2014 2015 الصفحة 28.

المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض.

و) لا يقدم القرض المصغر الحلول دائما لكل المشكلات، فهناك برامج أخرى يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين الذين لا تتوفر لديهم وسائل السداد.

ز) دور الحكومة في القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة أي تقوم بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف.

ي) يجب التركيز على بناء مؤسسات قوية ومدراء أكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم.

المطلب الثاني: مميزات القرض المصغر :

توفر القروض المصغرة مجموعة من المزايا التي تجعلها خياراً جذاباً للأفراد والمشاريع الصغيرة، وتسهم في دعم ريادة الأعمال وتعزيز التنمية الاقتصادية في مختلف المجتمعات، لذا فهي تتمتع بعدة مميزات .

1_ سهولة الحصول عليها : تتميز القروض المصغرة بعمليات طلب بسيطة وسريعة، مما يجعلها متاحة للأفراد والمشاريع التي قد تجد صعوبة في الوصول إلى التمويل التقليدي.

2_ التنوع :يمكن استخدام القروض المصغرة لأغراض متنوعة مثل بدء مشروع جديد، توسيع مشروع قائم، شراء معدات، تمويل التعليم، وغيرها، مما يزيد من مرونة الاستخدام.

3_ القرض المصغر يسمح بمشاركة جميع فئات المواطنين في بناء الاقتصاد الوطني.

4_القرض المصغر بدون ضمانات عينية، وإنما الضمان الوحيد هو الثقة في المقدرة على الوفاء.

5- تحفيز الابتكار :يشجع القرض المصغر الأفراد والمشاريع الصغيرة على تطوير أفكارهم وابتكار منتجات وخدمات جديدة، وهذا يعزز التنافسية ويحفز الابتكار في السوق.

6_ يكون المستفيد من القرض يبلغ من العمر 18 سنة فما فوق، ولديه كفاءات تتوافق مع المشروع الذي يريد تحقيقه ويملك المستوى المحدد للمساهمة الشخصية.

7_ تحسين الظروف المعيشية :بتوفير التمويل اللازم، تساعد القروض المصغرة الأفراد والمشاريع الصغيرة على تحسين ظروف معيشتهم وتعزيز دخلهم.

8_ يتكفل بضمان القرض المصغر صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر

المبحث الثالث : عموميات حول التمويل

التمويل هو مجال شاسع يتعامل مع توفير الأموال وإدارتها واستخدامها بطرق تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، سواء كانت للأفراد أو الشركات أو الحكومات.

المطلب الاول: ماهية التمويل.

يعتبر التمويل عملية حيوية لتمكين الأفراد والمؤسسات من تحقيق أهدافهم المالية والاقتصادية، وهو يشكل أساساً لعمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

1) تعريف التمويل:

باللغة البسيطة، التمويل هو الطريقة التي يحصل بها الأشخاص أو الشركات على الأموال التي يحتاجونها لتحقيق أهدافهم المالية، تعتمد عملية التمويل على استخدام الأموال بشكل ذكي وفعال، سواء كان ذلك من خلال الاقتراض من البنوك، أو بيع الأسهم، أو الحصول على الدعم من الحكومة أو المستثمرين الآخرين.

وقد تعددت تعاريف التمويل ومن بينها:

تعريف التمويل لغة واصطلاحا: [1] فلغة يعني الإمداد بالمال، اما اصطلاحا فهو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع.

التعريف الأول : التمويل هو عملية تجميع مبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي.

التعريف الثاني: هو توفير الأموال والمقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية ودعمها وتنميتها، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية من اجل خلق مؤسسات جديدة، أو لتوسيع استثماراتها.[2]

---

[1] موساوي هوارية،كوبي مبروكة ، مساهمة الوكالة الوطنية لتسييير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد دراية ،ادرار ،2020/2019،صفحة 3-4

[2] محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2006 ، ص14 :

التعريف الثالث: يعرف التمويل بأنه عملية تقديم الأموال والحصول عليها من الجهات المختلفة سوءا كانت مؤسسات تمويل أو شركات أفراد لطالبيها بغرض الاستفادة من هذه الأموال استهلاكيا، و واستثماريا في المشاريع الإنتاجية، والهدف من هذه العملية هو الحصول على الأرباح.

التعريف الرابع : هو الإمداد بالأموال في وقت الحاجة إليها.

ومن بين التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل للتمويل وهو : توفير حجم الأموال اللازمة للقيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها حسب حاجة المؤسسة آو الفرد.

2) وظائف التمويل :

تشمل وظائف التمويل مجموعة واسعة من الأنشطة والأدوار التي تهدف إلى إدارة الأموال واستخدامها بطرق تسهم في تحقيق الأهداف المالية للأفراد، الشركات، والحكومات، تكمل بعض الوظائف الأساسية للتمويل فيما يلي :

1) إدارة السيولة هذه الوظيفة تتعلق بضمان توفير السيولة الكافية لتلبية الالتزامات المالية الحالية للشركة أو الفرد دون التأثير على القدرة على العمل وتنمية الأعمال المستقبلية .

2) تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم

3) للتمويل دور فعال بالنسبة للمؤسسات غير مالية كالدولة و الأفراد ، فالدولة تحتاج إلى المال لسد العجز والموازنة والدم الاجتماعي والإنفاق الحكومي ، أما الإفراد فتحتاج التمويل لتحسين المستوى المعيشي والاستثمار وإنشاء مشاريع وتوسيعها .ومن كل ما تم ذكره يمكن تلخيص وظائف التمويل في عدة نقاط وهي :

-تدفق الأموال

-دعم وحماية الاقتصاد

-مواجهة المخاطر والإفلاس

-تمكين رواد الأعمال والمشاريع الناشئة من إنشاء مشاريعهم

-تحقيق الربح

المطلب الثاني : أهمية التمويل وأصنافه

الفرع الأول : أهمية التمويل

يعد التمويل ضرورة حتمية لبدأ أي مشروع وذلك لتوفير السلع والخدمات، ومن اجل أن يغلب دور فعال ولكي تكون له أهمية على مستوى الاقتصاد يجب أن يستخدم بعقلانية من كل النواحي الاقتصادية منها الاجتماعية ونرى أهمية التمويل من خلال مايلي:

_ تمكين المشاريع الاستثمارية :يوفر التمويل اللازم للمشاريع الكبيرة والمنشآت الصناعية والبنية التحتية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة.

_بالنسبة لنشاطات الاستغلال : هي تمكين المؤسسة من السيولة النقدية لموجهة المصاريف المتعلقة بالاستغلال مثل : الجو، مصاريف الكهرباء، التأمينات....الخ.

تمكين النمو والتوسع :يساعد التمويل على توفير السيولة اللازمة للأفراد والشركات لتنمية الأعمال والمشاريع الجديدة والتوسع في العمليات القائمة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى أهمية التمويل :

1_ يساعد على انجاز المشاريع المعطلة وأخرى جديدة والتي من خلالها يزيد الدخل الوطني. 2_ يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.

3_ يساهم في تحقيق هداف المؤسسة من اجل اقتناء و استبدال المعدات.

4_ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

5_ يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد، بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

6_ ضمان السير الحسن للمؤسسة، فهو يعمل على تحرير الأموال المجمدة سواءا داخل المؤسسة أو خارجها ، ويوفر احتياجات التشغيل ويزيد من الدخل بانجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة.[1]

الفرع الثاني: أصناف التمويل.

يتم تصنيف التمويل حسب المدة، الغرض، المصدر.

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع الطبعة 1، الأردن 2008، الصفحة9

أولا: من حيث المصدر: نميز بين نوعين من التمويل(تمويل داخلي و تمويل خارجي).

1_*التمويل الداخلي : يقصد به مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة أو المنشئة أو المشروع الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، ويشمل التمويل الداخلي على الفائض* النقدي المتولد من العمليات الجارية، وكذالك الأصول الثابتة.

ويقصد به أيضا مقدار ما يخصص من الفائض الذي يحققه المشروع من جراء نشاطه الإنتاجي لتمويل ما يضيفه إلى طاقته الإنتاجية ، والذي يبقى تحت تصرف تصرفه بصفة دائمة ، أو لمدة طويلة ، وعليه فالتمويل الداخلي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيضه لتكاليف الإنتاج من جهة ، ورفع أسعار منتجاته لأمر الذي يسمح بزيادة الإرباح من جهة أخرى[1].

2_التمويل الخارجي: يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في منشأة الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية ، وتحصل على تلك الأموال بشروط وإجراءات يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة وبالتالي تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي دراسة الرفع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع جراء ذالك.

ثانيا: من حيث المدة: نحد عدة أنواع هي:

1/ تمويل قصير الأجل: يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير، ويلتزم بردها خلال فترة لا تزيد على سنة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال.[2]

ونظرا لقصر دورة الأشغال بالمؤسسة تحتاج إلى مصادر تمويلية قصيرة أو ما يعرف برأس المال العامل حيث يمكن تمويله كما يلي:

1) السلفات البنكية: تعتبر القروض البنكية المصدر الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة من حيث الأهمية في تمويل دورة الاستغلال ولذالك تحتاج إلى نوع معين يتلازم مع هذه الطبيعة ولعل أهم هذه القروض التي تتلقاها المؤسسات الصغيرة هي:

1_ القروض لعامة : وتتمثل هذه القروض فيما يلي:

---

[1] رابح خوجي، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، ايتراك للطباعة والنشر ، الطبعة 1 القاهرة 2008، الصفحة 96.

[2] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، منشأ المعارف ، الإسكندرية، مصر 1998، الصفحة 5.

ا_تسهيلات لصندوق: هي قروض تمنح لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة، أي عندما يكون هناك عجز في السيولة، مما للمؤسسة يسمح بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن لفترة قصيرة عدة أيام ونهاية الشهر.

ب_السحب على المكشوف : يسمح البنك للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن على أن يفرض البنك معدل فائدة يتناسب مع الفترة التي تم من خلالها سحب المبلغ ويتوقف البنك عن الحساب بمجرد أن يعود لحساب لحالته الطبيعية.

ج_ قروض موسمية وتستعمل هذه القروض لمواجهة الاحتياجات الناجمة عن النشاط الموسمي وهذا البنك لا يقوم تكاليف وإنما جزء منها ومدتها لا تتجاوز سنة.

2)القروض لخاصة: وتتمثل في:

ا_ تسبيقات البضائع: وهي عبارة عن قرض تمويل مخزن معين مقابل ذالك على البضائع كضمان للمقرض ، ويجب على البنك قبل تقديم القرض التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها وثمنها في

السوق، ويجب أن يتوقع هامش أمان بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان لتقليل أكثر ما يمكن من أخطار وسندات الرهن هي أحسن ضمان أن تعتمد عليه البنوك

ب_ تسبيقات على الصفقات العمومية : الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات الشراء ، وتنفيذ أشغال السلطات العمومية من جهة والمقاولين والموردين من جهة أخرى ، ونظرا لأهمية وحجم هذه المشاريع فان المقاولين مكلفين بانجاز أكثر ، لأنهم يحتاجون لأموال ضخمة غير متاحة في الحال.

ج – الخصم التجاري : وهو شكل من أشكال القروض التي تمنحها البنوك وتتم هذه العملية عن طريق وسائل الدفع للمؤسسة

3) القروض بالالتزام : ويتضمن :

الكفالة : هي عبارة عن عقد يتعهد بموجبه البنك بتسديد جزء أو كل ديون المؤسسة إذا لم تف بها، وتكون في شكل وثيقة يتعهد بها البنك برصد مبلغ معين نهاية تاريخ معين.

الضمان الاحتياطي : عبارة عن قرض يمنحه البنك للمؤسسة عندما تتعاقد من جهة إدارية في صفقة أو توريد ، مضمون هذا القرض إن يقع البنك احتياط ورقة تجارية ، مقابل الحصول على عمولة.

ج – الائتمان التجاري: هو عبارة عن قيام المؤسسة بشراء حاجاتها المختلفة من مواد أولية وغيرها من التجهيزات الإنتاجية من مؤسسة أخرى بدين[1]

2/ تمويل متوسط الأجل : يقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة أو المشروع من باقي الاقتصاديين ، سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين 2 إلى 5 سنوات ، وتشمل هذه القروض مايلي:[2]

1)قروض المدة : هذه القروض تكون من 3 إلى 5 سنوات ، الأمر الذي يعطي للمقترضين الاطمئنان ولامان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل أو التجديد للمؤسسة المقترضة لأنه إذا وصل تاريخ تسديد القرض فانه من المحتمل إن لا يوافق البنك على تجديد القرض، رغم

تسديد المؤسسة لما عليها ، وان تجديد القرض بمعدل فائدة وشروط مجحفة في حق المؤسسة ، وهذه القروض يمكن الحصول عليها من البنوك الخاصة.

2) قروض لتجهيزات تمنح هذه القروض لغرض شراء التجهيزات وتمنح من طرف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، فالوكلاء الذين يسعون هذه التجهيزات وتمويل الجهة المقرضة مابين 70% إلى 80 % من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، والباقي تمثل هامش أمان للممول.

3/ تمويل طويل الأجل:هذه القروض تكون من بين سنة إلى 7 سنوات وتشمل هذه القروض مايلي:

ا _تمويل عن طريق الأسهم العادية : تمثل حقوق الملكية العادية أو حصة الشركاء أو ملاك المصدر الأول للأموال في المشروعات الجديدة، وفي ذات الوقت يشكل المصدر الأساسي للأموال في المؤسسات الجديدة.

---

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، الصفحة 32

[2] غبار فتيحة ، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015 ، الصفحة 15 .

ب_ تمويل عن طريق الأسهم الممتازة : السهم الممتاز عبارة عن صك ملكية يجمع بين خصائص السهم العادي والسند.

ج_ تمويل عن طريق السندات: السندات عبارة عن صكوك مديونية تصدرها المؤسسات والحكومات المركزية والمحلية فضلا عن الهيئات شبه الحكومية، ولكل منها سمات المتميزة.

ثالثا: من حيث الغرض: للتمويل غرضان هما الاستغلال والاستثمار .

1_ قروض لتمويل نشاطات الاستغلال : تتولد عن النشاط اليومي للمؤسسة احتياجات دورية متعلقة بالاستغلال وهي ما يعرف باحتياجات رأس المال العامل ، فمصدر التمويل الخاص تبقى غير كافية لتغطية كل الاحتياجات ، وهذا ما يدفعها للجوء إلى والقروض البنكية، وتأخذ قروض الاستغلال الأشكال التالية:

_قروض الاستغلال لعامة.

_قروض الاستغلال لخاصة.

قروض الاعتماد بالتوقيع.

2_ قروض موجهة لتمويل الاستثمار : أمام ضعف الموارد الذاتية للمؤسسة لأسباب عديدة منها انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة لارتفاع الأجور ، والمديونية المتزايدة فإنها تلجا إلى مصادر خارجية تتمثل غالبا في القروض البنكية ، تمنح قروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات واسهم جديدة.

المطلب الثالث : أهداف التمويل وخطواته

الفرع الأول :أهداف التمويل

أهداف التمويل تتنوع وفقًا للجهة المستفيدة منه، سواء كانت أفرادًا أو شركاتًا أو حكومات. ومع ذلك، يمكن تلخيص أهم الأهداف على النحو التالي:

- توفير السيولة : توفير التمويل يسمح للأفراد والمؤسسات بالحصول على السيولة اللازمة لتلبية احتياجاتهم المالية الحالية

- تمويل الاستثمارات

- تحقيق النمو والتوسع
- إدارة المخاطر المالية
- توفير الاستقرار المالي للمؤسسة

الفرع الثاني : خطوات التمويل [1]

إن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من منشأة إلى أخرى وفقا لاعتبارات كبيرة منها الحجم،طبيعة النشاط والبيئة وغيرها، وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المنشآت لكن على الرغم من هذه الصعوبة فان الخطوات التالية يمكن أن تكون منطقية إلى حد بعيد.

1/التعرف على احتياجات المالية للمؤسسة: على المنشأة أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات وفق أولوياتها وأهميتها لكي يتم النظر فيها ، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التغيير

2/تحديد حجم الأموال المطلوبة: من الصعوبة تقدير كمية الأموال بشكل دقيق فقد يتم تقديره دون المستوى أو اقل من المستوى المطلوب ،ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمول أي صفقة وهما الحد الأعلى والحد الأدنى ،ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية.

3/تحديد شكل التمويل المرغوب: قد تلجأ المنشأة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار بعض الأسهم والسندات ، أو ألجوء إلى بعض الأساليب الأخرى للإقراض.

4/وضع برنامج للاحتياجات المالية: يتم وضع خطة أو جدول زمني من اجل تدفق هذه الأموال.

5/وضع تطوير الخطة التمويلية: تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق بها الأموال والعوائد المتوقعة منها ،بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد.

6/تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتمويلها: أن تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق ،كما يتطلب المتابعة المستمرة وتحديثها وتعديلها وفق المتطلبات .

---

[1] ا رندة فارح، مصادر التمويل الحديثة واثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"د ا رسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ام البواقي"مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاديو والتجارية والتسير، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي 2014 – 2013 ، ص7 – 5

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تناولناه في الفصل الأول المتعلق بالجانب النظري، والذي تناولنا فيه تعريف القروض المصغرة وعملية التمويل ، فهي مفاهيم تشكل في مجملها محور الموضوع ، وتوضيحها والإحاطة بها يسهم في استجلاء أبعاد البحث.

فالقروض المصغرة المتمثلة في الأنشطة الصغيرة ومختلف الحرف تعتبر الهيكل الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي ، أما بالنسبة للتمويل فهو المحرك الفعلي واللازم لإنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات والحرف والأنشطة الصغيرة إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وتوفير الدعم والمساندة والتي من شأنها أن تعطي شحنة تحفيزية وتشجيعية للإفراد والمؤسسات والمستثمرين .

فمن خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستنتج أن القروض المصغرة تعتبر جد مهمة وفعالة للدور الذي تلعبه ، حيث تلقت اهتمام بالغ من طرف السلطات التي عملت على ترقية مؤسسات التمويل التي سعت لمواجهة التحديات المستقبلية.

الفصل الثاني

الهيئات المساهمة في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر

تمهيد:

تواكب الجزائر تطورات الاقتصاد العالمي من خلال تنفيذ برنامج حديث يعتمد على أساليب المرافقة والدعم لأصحاب المشاريع، بهدف تعزيز روح المسؤولية في المجتمع وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل، وقد تم إنشاء آليات وأساليب لتحقيق هذه الأهداف وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ السياسات الاقتصادية، تعكس الحكومة الجزائرية تجربة تنموية تضمنت مراحل متعددة، بدءًا من الاقتصاد الموجه ومروراً بمرحلة الإصلاحات، مع ظهور خدمات مالية مصغرة تستهدف الفئات ذات الدخل المنخفض، ويهدف هذا النهج إلى تشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية.

تحظى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بدور بارز في هذا السياق، حيث تعمل على تقديم التمويل المصغر للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف تعزيز الاقتصاد المحلي ودعم الفئات ذات الدخل المنخفض. يعتبر هذا النهج مهمًا لتشجيع ريادة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

هذا وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني : الهيئات المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر

المبحث الاول : تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحظى بتوجيه واهتمام من الحكومات والمؤسسات الدولية لتعزيز دورها وتوفير الدعم والتمويل اللازم لها.

المطلب الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها واهميتها

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى وذلك بسبب المعايير التي تحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات.

أولا :معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

ا)**المعايير الكمية:** يتم بموجبها تحديد الأداء المنجز الذي يجب أن ينجز خلال مدة زمنية محددة . وتتمثل هذه المعايير في:

*معيار عدد العمال.

*معيار رقم الأعمال.

*معيار رأس مال المستثمر.

*المعيار المزدوج(العمالة ورأس المال معا)

ب)**المعايير النوعية:** يعني وجوب وصول الفرد العامل إلى مستوى معين من الجودة والدقة و الإتقان،وتتمثل هذه المعايير فيما يلي :

*معيار الاستقلالية.

*معيار طبيعة النشاط.

*المعيار التنظيمي.

ثانيا:أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[1] سمير هرياف، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة." دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"،أطروحة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف، السنة2014 الجامعية 2015 ، ص 20 ،. 21

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد اختلف المختصين في وضع مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى وذلك بسب تعود المعايير التي يحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول وهناك عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تلخيصها في البعض منها

التعريف لأول[1]: لا يمكن تحديد تعريف موحد دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير المتوفرة في اقتصاد الدولة والأربع معايير التالية تستخدم في غالبية البلدان منفردة،وهي معايير كمية تتمثل في:(حجم رأس المال، عدد العمال، حجم الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة)

التعريف الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة لدى بعض المنظمات الدولية:

تعرف منظمة العمل الدولية: المؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا ي زيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 1000,000 دولار

تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير: المؤسسات الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 50عاملا ورأسمالها أقل من 500000 دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو: الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 10 عمال وأقل من 50 عامل[2]

التعريف الثالث :تعريف المؤسسات الصغيرة في الجزائر: حسب المادة : 9 تعرف المشروعات الصغيرة بأنها مشروعات تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة مليون دينار جزائري

-أما المادة (10) تعرف المشروعات الصغيرة جدا بأنها مشروعات تشغل من شخص إلى تسعة أشخاص ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين مليون دينار جزائري أو مجموعة حصيلتها السنوية 3 لا يتجاوز عشرين مليون دينار جزائري

---

[1] جمعة خير الدين، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاري الصغيرة-دراسة تطبيقية على المشاريع الانشائية في ولاية بسكرة ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 48 ، سبتمبر 2017 ، ص192 - 191

[2] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية،الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2005 - ، ص. 55

يمكن استخلاص تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمصغرة: نستخلص من التعاريف السابقة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة أنه لا يمكن حصر تعريف شامل يضم جميع الاختلافات، وذلك أن المؤسسات الصغيرة يمكن تحديدها حسب معايير الحجم ور أس المال وعدد العاملين،كما يمكن تعريفها حسب كل دولة.

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أشكال ويمكن تلخيص أهم الأشكال فيما يلي:

1) تصنيفها حسب طبيعة الملكية: إذ يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار إلى:

– **المؤسسات الصغيرة الخاصة** :وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد إذ يمتلك هؤلاء الأفراد سلطة اتخاذ القرار

– **المؤسسات الصغيرة العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة إذ تقوم الدولة بإنشائها بهدف تقوية ودعم القطاعات الإستراتيجية للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

– **المؤسسات الصغيرة المختلطة** :وهي المؤسسات التي تشترك فيها كل من الدولة والقطاع الخاص،أي تعود ملكيتها للدولة والقطاع الخاص معا

2) تصنيفها حسب طبيعة النشاط: نظرا للاهتمام الكبير الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة من قبل المستثمرين الذين يفضلون استثمار أموالهم في هذا النوع من المؤسسات أدى ذلك إلى اتساع نشاطها ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية ومن ثم فهي تأخذ عدة أشكال:

أ) **المؤسسات الصغيرة الصناعية:** يقوم هذا النوع من المؤسسات عادة بتحويل مجموعة من المدخلات إلى لمجموعة من المخرجات وهي المنتجات التامة الصنع التي تقابلها الأسواق بالأسعار المناسبة والجودة اذ تعرف المؤسسات الصناعية الصغيرة على أنها كل مشروع يشتري مواد أولية في شكلها الخام،ويقوم بتحويلها من مجموعة مدخلات إلى مجموعة مخرجات في شكل منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع ليقوم ببيعها لتجار الجملة أو التجزئة أو المستهلكين النهائيين بالجودة والسعر المناسبين.[1]

[1] عدنان حسين يونس، رائد خضيرة عبيس، مرج سبق ذكره، ص ص- 22 - :

ب)المؤسسات الصغيرة التجارية: ويشمل جميع المؤسسات التي تقوم بشراء السلع ثم إعادة بيعها أو تعبئتها بقصد الحصول على الربح، وتنقسم إلى نوعين هما :تجار الجملة والتجزئة

ج)المؤسسات الصغيرة الخدماتية: يعد مجال الخدمات الأكثر جاذبية لأصحاب المؤسسات الصغيرة إذ أن عدد المؤسسات الصغيرة التي تعمل في مجال الخدمات في تزايد مستمر ،وذلك نتيجة لصغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في هذه المؤسسات إلى عملائها مثل إصلاح السيارات، خدمات الكمبيوتر، الخدمات السياحية...إلخ

ثالثا:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص أهمية هذه المؤسسات وفاعليتها في التجاوب مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

تنشيط الاقتصاد القوي :تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، حيث تسهم في زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار والمنافسة، مما يؤدي إلى تحفيز الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة.

:تحقيق التطور الهيكلي والتقدم: تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع قاعدة الاقتصاد وتحقيق التطور الهيكلي، من خلال دعم القطاعات الناشئة والصناعات الجديدة والابتكارات التكنولوجية، مما يعزز قدرة الاقتصاد على التكيف والنمو

محاربة البطالة: توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل محلية وتساهم في تقليل معدلات البطالة، خاصةً بين الشباب والسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية والمحرومة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

بالنظر إلى هذه الأهمية، يجب دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الدعم اللازم والبيئة المناسبة لتطوير أعمالها وتوسيع نطاق نشاطها، وهذا يشمل الوصول إلى التمويل الملائم والتدريب والتطوير والتشريعات والسياسات الداعمة

تحتاج المؤسسة في تمويل نشاطها للأموال التي تغطي عجزها وهذا ما يجعلها تلجأ إلى الاقتراض من الغير لسد حاجياتها، وتتزايد هذه الحالة عند القيام بعملية التوسيع، ويقصد بمصادر التمويل تلك التشكيلة من المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية ومصادر التمويل يمكن أن تكون من أصل داخلي أو خارجي.

أولا :مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الممكن أن المؤسسة لا يمكنها تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

الائتمان التجاري :عندما تشتري المؤسسة بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من المؤسسات الأخرى فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا وفي الحين، فخلال المدة التي لم يسدد فيها الدين وحتى تاريخ الدفع فإن المؤسسة تصبح مدينة للمورد وتدون قيمة الدين بقائمة المركز المالي للمؤسسة تحت حساب الموردين في جهة الخصوم، وتسجل لدى المورد تحت حساب الحقوق في جانب الأصول، ويشكل هذا ما يسمى بالتمويل القصير الأجل في شكل ائتمان تجاري لوجود فترة بين تاريخ الاستلام ودفع الثمن قصيرة[1]

الائتمان المصرفي : تعتبر البنوك التجارية من أقدم المنظمات المالية التي تقوم بمد المشروعات المختلفة بما تحتاجه من الأموال لتمويل عملياتهم الجارية، ويلاحظ أن البنوك التجارية وبصفة عامة تبتعد عن مد المشروعات بالقروض طويلة الأجل نظرا لأنها بطبيعتها أداة مالية متخصصة في منح الائتمان القصير[2].

ثانيا :مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وتتمثل أساسا في التمويل الذاتي وتتمثل هذه المصادر في :

---

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر 2002 ، ص41

[2] خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص124 -

الأرباح المحتجزة : تعتبر الأرباح المحتجزة من أهم المصادر الداخلية للتمويل حيث تقوم الشركات بتمويل جزء كبير من احتياجاتها المالية بواسطة الأرباح المحققة

المدخرات الشخصية :يلجأ أصحاب المؤسسات إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية، وخصوصا أثناء المراحل الأولى من نشأة المؤسسة

الإهتلاكات والمؤونات: نظرا للتدهور الذي قد يلحق باستثمارات المؤسسة بعد سنوات من استخدامها، فإنها تسعى إلى تجديدها أو تغييرها عن طريق مخصصات اهتلاك سنوية.

المطلب الثالث : معيقات تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر

من المتفق عليه ان الاستثمار في القطاع الخاص يفوق مدخراته، وإذا انتقلنا إلى المؤسسات المصغرة نجد ان اهم مشكل هو عدم توفير المال اللازم لشراء الأصول أو رأس المال العامل ، لذا نجد معيقات وصعوبات كثيرة في عملية التمويل تتلخص أساسا في عدة أطراف ومن بينها :

أولا : معيقات ناجمة عن البنوك[1] :

ا)ضمانات كبيرة من البنوك :البنوك غالبًا ما تطلب ضمانات كبيرة من المؤسسات الصغيرة كشرط لمنح القروض، مما يجعل الوصول إلى التمويل أكثر صعوبة بالنسبة لهذه المؤسسات.

ب)السياسات السعرية الغير مناسبة :قد تفرض البنوك سياسات فائدة عالية على القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة، مما يرفع من تكاليف الاقتراض ويصعب على المؤسسات تحملها.

ج)نقص المعلومات المالية والإدارية :غالبًا ما تفتقر المؤسسات الصغيرة إلى البيانات المالية والإدارية الموثوقة والكافية، مما يجعل البنوك تتردد في تقديم التمويل لها نظرًا لعدم قدرتها على تقديم الضمانات الكافية

د)تكاليف التمويل المرتفعة :قد تكون تكاليف الاقتراض مرتفعة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة

ه)التعامل مع صغار العملاء :بالنظر إلى أن حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة عادة ما يكون صغيرًا، فقد تجد البنوك أن التعامل معهم يتطلب جهدًا إضافيًا وتكاليف إدارية عالية.

[1] سعد عبد الرسول محمد الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي المكتب العلمي للنشر، الإسكندرية، مصر، ص ص 21-25.

ثانيا : عوائق تمويلية أخرى [1]:

ا) ندرة المواد وقلة التوفير: إن هذه الندرة يمكن إرجاعها في الآونة الأخيرة إلى قلة الموارد البترولية وزيادة حاجيات البلاد من هذه المواد.

ب) تسوية غير مكيفة بالنسبة لضروريات توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة.

ت) تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفعالية المشروعات.

ث) غياب القوانين والتشريعات المحفزة للمشاريع.

ج) عدم توفر مراكز وهيئات تعمل على كيفية تمويل وتوفير المعلومات لإقامة مثل هذه المشاريع.

د) صعوبة إيجاد تمويل خاص يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يؤدي إلى خلق نمو معتدل ويوجد سببين لهذه الصعوبة المخاطرة ومكافآت المخاطرة.

ه) وبالنسبة للجزائر، فالانخفاض المستمر في قيمة الدينار كان أيضا عاملا في عدم إقبال المستثمرين.

و)العبء الضريبي والجمركي الكبير الذي يفرض على أصحاب المؤسسات الصغيرة

ي) غياب الفضاءات الوسطية (البورصة)

المبحث الثاني : الهيئات المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر

لإنجاح نموذج المؤسسات الصغيرة في الجزائر استحدثت الدولة عدة أجهزة قصد دعم ومساعدة وتاطير حاملي المشاريع .

[1] عبد الرحمن يسري أحمد . مرجع سابق، ص111.

المطلب الأول : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تركز السلطات في الجزائر على دعم عملية الاستثمار كجزء أساسي من جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال سن تشريعات داعمة وإنشاء هيئات ووكالات مختصة، تسعى الحكومة إلى تسهيل البيئة التشريعية والتنظيمية للمستثمرين وتعزيز جاذبية الاستثمار في البلاد، ومن بين الجهود التي تم اتخاذها، يمكن ذكر تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والتي تعمل على تعزيز الاستثمار في البلاد من خلال تقديم الدعم والمساعدة للمستثمرين المحليين والأجانب. تهدف هذه الوكالة إلى تسهيل عملية الاستثمار، وتقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين، وتشجيع الابتكار والتنوع في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

1- تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات بهدف تطوير وتحرير الاستثمار وهي جاءت عوضاً عن وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات المنشأة سنة 1993، وفي 2001 تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،إن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر يعكس التزام الحكومة بتعزيز بيئة الاستثمار وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن خلال وظائفها وصلاحياتها، تسعى الوكالة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الدعم اللازم للمستثمرين وتوجيههم نحو القطاعات الإستراتيجية وتوفير المزايا والحوافز المناسبة ، من بين الأمور الهامة التي تتولاها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1] في الجزائر يمكن تلخيصها كالتالي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب: الوكالة تسعى إلى توفي بيئة استثمارية تكون متساوية للمستثمرين المحليين والأجانب، من خلال تقديم نفس الفرص والمزايا للجميع دون تمييز.
- حرية إنجاز الاستثمارات واستفادتها من الحماية والضمانات والحوافز والمزايا المنصوص عليها
- إنشاء مجلس وطني للاستثمار يكون سلطة رئيس الحكومة ويكلف باقتراح إستراتيجية كما لتطوير الاستثمار وأولويتها ويقترح التدابير التحفيزية ويحدد المزايا التي تمنح، يقترح على الحكومة

[1] د. جاري فاتح ود. شلال زهير ، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الاستثمار في الجزائر (الواقع والآفاق 2016-2002)، مجلة الاقتصاد والتنمية جامعة يحي فارس المدية، العدد 09، جانفي 2018،ص07

كل القرارات والتدابير والضرورة لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار تشجعيه، بالإضافة لذلك يمكنه أن يحث ويشجع على استحداث المؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها

– إنشاء صندوق لدعم الاستثمار يهدف هذا الصندوق إلى توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية بمختلف القطاعات، سواء كانت عامة أو خاصة، وبذلك يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في البلاد وتتجلى اهم الخدمات .الخصوص ما يلي[1]:

– تسجيل الاستثمارات

– ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.

– ترقية الفرص والإمكانيات الإقليمية.

– تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.

– دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

– الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.

– تأهيل المشاريع المذكور في المادة 17 منه وتقييمها وإعادة اتفاقية الاستثمار التي تعرض على مجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

– المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقاً للتشريع المعمول به.

– تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون.

2 – أجهزة الوكالة

لدى الوكالة أربعة مراكز مهمة وهي :

1. مركز تسيير المزايا يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعية لفائدة الاستمارات بواسطة التشريع الساري المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة.

[1] د. جاري فاتح ود. شلال زهير ، مرجع سابق، ص08.

2. مركز استيفاء الإجراءات ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة إنشاء المؤسسات وإنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.

3. مركز الدعم لإنشاء المؤسسات : ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات.

4. مركز الترقية الإقليمية: ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية؛ ومما يدعم هذه المراكز وبذلك يدعم الاستثمار أن لقرارات أعضاء هذه المراكز الحجية أمام الإدارات التابعة لها ؛ ولا يتوقف الدعم والمساندة عند كل هذا فيمكن أن تستفيد الاستثمارات من المساعدات والدعم المنصوص عليهما في حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

3- الشباك الوحيد اللامركزي (G.U)

الشبابيك الوحيدة اللامركزية تنشأ على مستوى كل ولاية ويشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار ، أنشأ الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين[2].

فهي المؤهل قانوناً بالتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات موضوع التصريح المذكور في المادة 04 من الأمر 01-03.

ينشأ السباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة.

يتأكد الشباك الوحيد، بالاتصال مع الإطارات والهيئات المعنية من تخفيف وتبسيط إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة.

تنشأ الدولة انطلاقاً مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المنحلة، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار ، حافظة عقارية وغير منقولة يسند تسييرها إلى الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار.

---

[1] د. جاري فاتح ود. شلال زهير ، مرجع سابق، ص 09.

[2] برحو كريمة، تنظيم القطاع الخدماتي السياحي ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الد. طاهر مولاي سعيدة 2019-2020، ص 41

يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار، على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي، يحتوي الشباك على الهيئات والإدارات التالية[1] :

جدول رقم (01) يوضح الشباك الوحيد اللامركزي والهيئات والخدمات المقدمة

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال والتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه تسليم ملف لإيداع تصريحات منح الامتيازات
السجل التجاري	المركزي الوطني لسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التنمية والاتصال المؤقت لسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الاستثمار

المصدر : من معلومات الوكالة

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر وللوكالة هياكل وأجهزة تعمل على تجسيد دعم وتطوير الاستثمارات وهي: الشبابيك الوحيدة اللامركزية على مستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتامين عن البطالةCNAC

أولا : نشأة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 20 ماي 1994 م والمتضمن إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لفائدة العمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب لا إرادية ترجع إلى حل مؤسساتهم وتسريحهم من العمل لأسباب اقتصادية.

[1] برحو كريمة، مرجع سابق، ص46-48.

المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 6 جويلية 1994 المتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي للصندوق،حين كانت المهمة الموكلة للصندوق آن ذاك هي التكفل بالعمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها لأسباب اقتصادية هذه الفئة من العمال الذين فقدوا مناصبهم الإرادية.

غير أن استمرار انتشار هذه الظاهرة (البطالة) أدى إلى تطور سياسة الدولة لمحاربتها وذلك بإدخال أجهزة جديدة في التشغيل ومن بينها جهاز المساعدة على إحداث النشاطات للبطالين الحاملين للمشاريع والذين تتراوح أعمارهم ما بين 35- 50 سنة وذالك بسن القوانين المسيرة لهذا الجهاز والمنظمة له.

حيث جاء المرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 30/12/2003 والمتعلق بإنشاء جهاز لدعم إحداث النشاطات الفائدة البطالين ذوي المشاريع و البالغين من العمر ما بين 30-35 سنة.

يؤكد المرسوم التنفيذي رقم 04/02 المؤرخ في 03/01/2004 والمتعلق بشروط وكيفية الاستفادة من الإعانات الممنوحة لهذه الفئة من البطالين. (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC)

وقد بينت هذه القوانين[1]:(الشروط، مكونات الملف ، النشاطات التي يغطيها الجهاز، الامتيازات التي يمنحها الجهاز لذوي المشاريع،FCMG : صندوق ضمان القروض،

امتيازات المنطقة الجنوب والهضاب العليا)

حيث توصلت هذه العملية (الجهاز) إلى غاية 06/03/2011 تاريخ صدور المرسوم التنفيذي رقم 104/11 المؤرخ في 06/03/2011 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 02/04 03/01/2004 والذي يحدد شروط وكيفية الاستفادة من هذا الجهاز.

- إن صدور هذا الجهاز قد أضفى المزيد من الإعانات والتسهيلات التي وضعتها الدولة والتي من شأنها الزيادة في الامتيازات الممنوحة للبطالين الحاملين للمشاريع وقد مست النقاط التالية:

[1] توفيق بن عيشي، آليات التشغيل في خلق المؤسسات المصغرة في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2019-2020، ص28-30.

جدول رقم (02): يبين الامتيازات والقوانين المشروطة لمنح القرض

السن	30-55سنة
قيمة المشروع	يصل الى 10 مليون
PNR	28-29% من قيمة القرض
تخفيض الفوائد	100%
مدة الإرجاء	3 سنوات
مدة تسديد القرض البنكي	5 سنوات
إعانات جديدة للصندوق	PNR

المصدر : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

بالتأكيد، تلعب الإضافات التي تقدمها الدولة دوراً حاسماً في تعزيز المشاريع المصغرة ومساعدتها على النمو والنجاح. والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يلعب دوراً هاماً في هذا السياق من خلال توفير الدعم المالي والمشورة لأصحاب المشاريع. وهذه بعض الأمثلة على كيفية تأثير هذا الدعم:

المساعدة في التغلب على التحديات: يمكن لأصحاب المشاريع الاعتماد على الصندوق كشريك استراتيجي لمساعدتهم في التغلب على التحديات التي قد تواجههم، مثل المشاكل المالية أو الإدارية أو التنظيمية.

تحفيز النمو من خلال دعم الصندوق للمشاريع المصغرة ومتابعتها بعد بدء العمل بها، يتم توفير بيئة ملائمة لنمو الأعمال. هذا يساعد في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوليد فرص العمل

يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تخليص خطر البطالة الاقتصادية وتتجسد هذه المهام في:

– التأمين عن البطالة وإعادة الإدماج المهني عبر إجراءات احتياطية نشيطة.

– دعم أحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين الثلاثين وخمس وخمسون سنة.

– إجراء تحفيز ودعم ترقية الشغل.

1–**تأمين البطالة:** يقدم الصندوق تعويضات شهرية للبطالين لتخفيف الأعباء المالية وتوفير تغطية اجتماعية وطبية.

2–إعادة الإدماج المهني: يسعى الصندوق إلى تعزيز إمكانيات البطالين للاندماج في سوق العمل من خلال دعم برامج إعادة التأهيل المهني والتدريب وتقديم المساعدة في البحث عن فرص عمل جديدة،و يتعلق الأمر بـ:

* مساعدة نوعية ومنظمة للبحث عن شغل عبر مراكز البحث عن الشغل.

* دعم نوعي ومنظم لإنشاء عمل حر عبر مراكز دعم العمل الحر.

* التكوين لإعادة تأهيل المستفيدين الذي يرمي إلى رفع إمكانية تشغيل البطالين من خلال تحسين مهاراتهم ورفع كفاءاتهم المهنية على مستوى المعاهد ومراكز التكوين المهني.

3– كما يعمل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة أيضا حسب النظام التشريعي للتامين عن البطالة، على تفادي الوقوع في بطالة لأسباب اقتصادية من خلال تطويره لنظام

اقتصادي مع مؤسسات مؤهلة الذي يعرف بإجراء " دعم المؤسسات المواجهة للصعوبات".

4– يدعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين (30) و(55) سنة من خلال التوجيه، المرافقة، التمويل والمتابعة.

5– يشارك الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سياسة دعم ترقية التشغيل من خلال التكفل بخفض حصة الاشتراكات أرباب العمل فضلا عن تكوين ورس واعانة التشغيل.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولتيةANADE (ANSEJسابقا)

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم التنمية القاولتية سنة 1996، وكانت تعرف باسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ وهي هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة وزارة اقتصاد

المعرفة ،والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة لمتابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية. وقبل الخوض في التفاصيل يجب عرض تقديم الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولتية **ANADE**.

1 – تقديم الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولتية **ANADE:** أنشئت هذه الوكالة بمقتضى قانون مؤرخ رقم 1417هـ الموافق ل 8 سبتمبر 1996م والمعدل بالمرسوم96 /296 في 24 ربيع الثاني عم التنفيذي رقم 231/98 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 هـ والموافق 13 يونيو 1998م، طبقا لهذا المرسوم تنشأ هيئة ذات طابع خاص بما تعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويمكن تعريفها كما يلي:

الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولتية ANADE هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة[1].

عرف هذا الجهاز في الآونة الأخيرة جملة من التدابير، أدرجت خلال مجلس الوزراء لتعزيز هذه الآلية التي تهدف إلى تشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفتها 10.000.000 دج أي ما يعادل تقريبا 136.000 دولار[2] ، من خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة تتمثل في[3]:

مساعدات مجانية استقبال – إعلام – مرافقة – تكوين)

امتيازات الجبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال.

الإعانات المالية (قرض بدون فائدة تخفيض نسب الفوائد البنكية). حيث وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتضطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية.

2 – مهام الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية : تضطلع الوكالة بالمهام الرئيسية الآتية[4]

---

[1] Agence Nationale de soutien a l'emploi des Jeunes www.ansej.org.dz le 02/01/2013 h 09 45

[2] خلف حسنة، مجلة العلوم الاقتصادية، جهاز دعم تشغيل الشباب الية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب مراد) زمالي مدير العام للوكالة الوطنية التشغيل الشباب" ل"الأبحاث الاقتصادية) ، عدد نوفمبر 2011، ص 40 45 www.ansej.org.dz le 02/01/2013h09

[3] Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

[4] www.ansej.org.dz le 02/01/2023 09 h 45

• تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

• تسير الوكالة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لاسيما في منح الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.

• تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

• تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم ، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

• تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

المطلب الرابع: للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي مؤسسة حكومية في الجزائر تهدف إلى دعم ريادة الأعمال وتشجيع الشباب على الاقتصاد المنتج من خلال توفير التمويل اللازم لإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة. وتأتي أهمية هذه الوكالة من دورها الحيوي في تعزيز فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي عبر دعم المشاريع وتطوير القطاع الصغير.

الفرع الأول : نشأة الوكالة الوطنية.

نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة خاضتها بلادنا منذ سنة 1999، عبر تمويل مشاريع مصغرة اسند تسييرها للجماعات المحلية.

تم تنظيم الملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 بمثابة حجر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية بموجب:

–المرسوم الرئاسي رقم 11_133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المتعلق بجهاز القروض المصغرة. _المرسوم التنفيذي رقم 04_ 14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء هيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المرسوم التنفيذي رقم 04_16 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء وتحديد هيكل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

المرسوم التنفيذي رقم 11_134 من 22 مارس 2011 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04_15 من 22جانفي 2004 والذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة[1].

الفرع الثاني: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي منظمة ذات طابع خاص وضعت تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة ،والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة من اجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه.

حيث تبنت الوكالة الوطنية نموذج تنظيمي لا مركزي والذي يمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين), إضافة إلى 59 وكالة ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن, مدعمة ب 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة.

كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية الوكالات الولأية) والمتمثلة في الفرع الجهوي, تشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي خمس 05 وكالات الولاية وهي تقوم بدور التنسيق, التعزيز ومتابعة الأنشطة, حيث أن هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل الوكالات الولائية.

كما أن هناك هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والذي يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

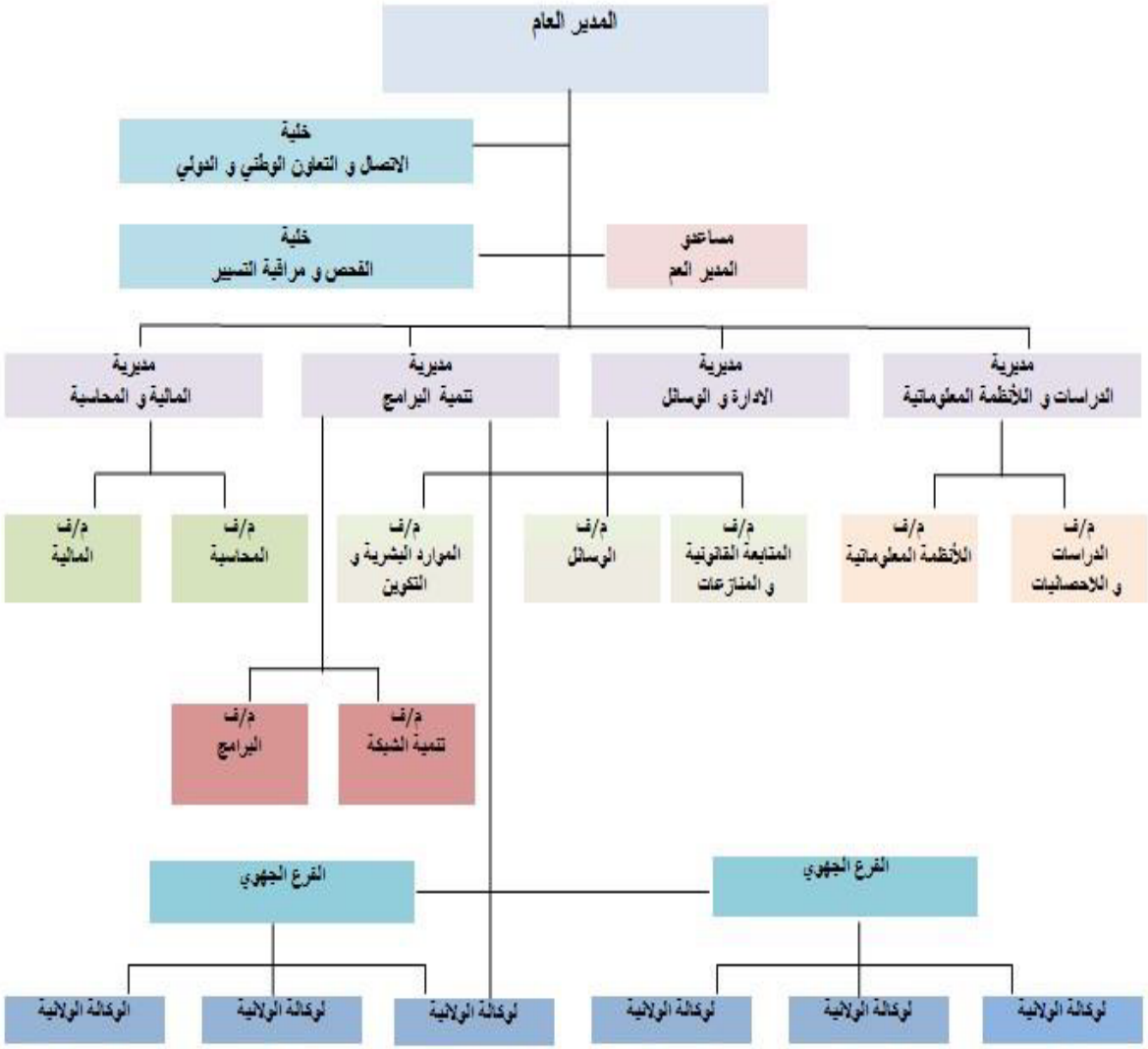
---

[1] بوعزيز أزهر ومعزوزي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، الصفحة 39.

وهناك أيضا المجلس التوجيهي هو هيئة تضم 17 عضو منحدرين من مختلف المؤسسات والأجهزة والجمعيات ويمثل دوره في إبداء الآراء حول مختلف الوسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث يتم إبداء الأفكار على مستوى المجلس التوجيهي بطريقة مستقلة واعتراضية يعين أعضاء المجلس التوجيهي بقرار من الوزير المكلف باقتصاد المعرفة بناءا على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (3) قابلة للتجديد. وتوجد لجنة مراقبة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تكلف بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات المجلس التوجيهي الذي تعمل لحسابه, تتكون لجنة المراقبة من ثلاث (3) أعضاء يعينهم مجلس التوجيه[1].

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz، 2023/7/23 12:30

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



المصدر : من وثائق الوكالة

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر الوكالات التي تدعم القروض المصغرة جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، خاصة في محاربة البطالة والهشاشة التي تمس شريحة لا بأس بها من السكان، والوكالة الوطنية للقروض المصغرة لها دور اجتماعي كبير في محاربة البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما تمثل أداة لمعالجة الإقصاء والتهميش ووسيلة لدعم بروز نشاطات اقتصادية صغيرة ومكسبه، وبما يعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني، يمكن القول إن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وتعتبر أحد الأدوات الرئيسية في سياسة الحكومة لمكافحة البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لمعطيات وكالة

القرض المصغر

بولاية المدية

تمهيد

بعد ما عرفنا اهم المفاهيم المتعلقة بالقروض المصغرة ، وعملية تمويل المؤسسات الصغيرة، سنحاول في هذا الفصل التطرق الى تجربة القرض المصغر على مستوى وكالة المدية ومدى نجاعة هذه الوكالة الوطنية في تمويل الأنشطة الصغيرة والحرف ، واهم الخدمات التي تقوم بها حيث تعتبر الوكالة الوطنية من أهم الأجهزة الداعمة للانشطة الصغيرة وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمعطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية

وكالة المدية لتسيير القرض المصغر هي فرع محلي للوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة في الجزائر، وهي جزء من الجهود الحكومية لدعم ريادة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، تأسست هذه الوكالة لتقديم الدعم المالي والمشورة للأفراد والمقاولين الصغار الذين يسعون لبدء مشاريعهم الخاصة ،أو توسيع أنشطتهم الحالية في ولاية المدية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن القرض المصغر

تاريخ ظهور القرض المصغر في الجزائر يرجع إلى عام 1999، ولكنه لم يحقق النجاح المتوقع بسبب ضعف عملية المرافقة والتوجيه خلال مراحل تنفيذ المشاريع. وقد أظهرت التجارب السابقة أن هذا النوع من التمويل يمكن أن يكون وسيلة فعالة لمحاربة الهشاشة الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة، شرط توفير الدعم اللازم لأصحاب المشاريع

بناءً على التوصيات التي جاءت من ملتقى دولي عُقد في ديسمبر 2002 حول تجربة القرض المصغر في الجزائر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بهدف تعزيز هذا النوع من التمويل وتوفير الدعم والمرافقة اللازمة للمقترضين. وتأتي الوكالة الوطنية كجزء من الجهود الحكومية لتعزيز الريادة الاقتصادية وتعزيز فرص العمل في البلاد.

تأسست فروع الوكالة الوطنية على المستوى الولائي لتقديم الدعم والخدمات المباشرة للمقترضين. وبالنسبة لوكالة المدية، فإن مقرها يقع في 120 مسكن تساهمي حي مصطفى عزوقي باب لقواص بولاية المدية، وبدأت نشاطها في عام 2004

تضم الوكالة الولائية عدة مكاتب توفر الدعم والمرافقة لأصحاب المشاريع، وهذا يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحقيق النجاح والنمو في مجال الأعمال

مدير ولائي للوكالة لضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه ، فهو المسئول الأول للوكالة على مستوى الولاية ، حيث يمثل حلقة وصل بين المديرية العامة والجهوية والموظفين على مستوى الوكالة الولائية ولضمان مهام وصلاحيات الوكالة لابد من وجود أعوان أخرى لضمان سير مشاط الوكالة وهي :

مساعد مدير الولائي للوكالة تكمل صلاحياته في التطبيق الصحيح لإجراءات القروض المنصوص عليها من طرف المديرية العامة.

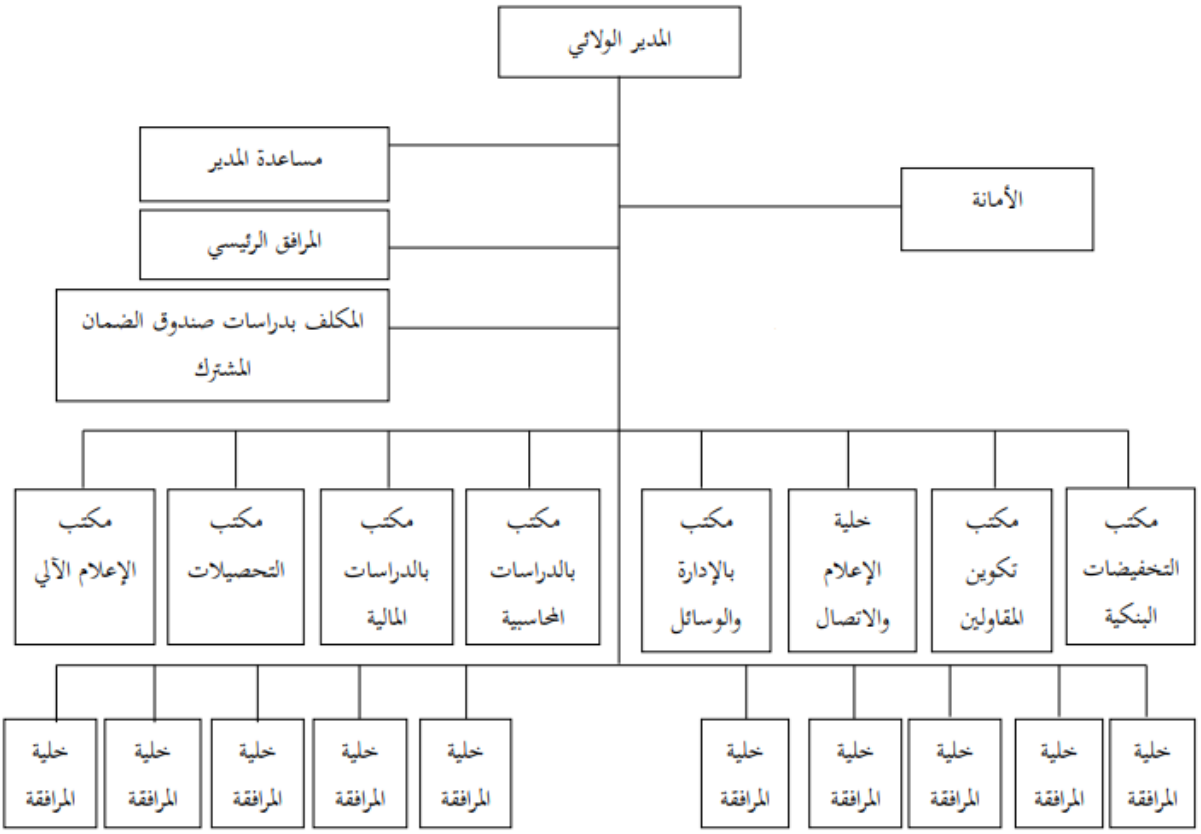
مكتب مكلف بالتمويل مهمته بالإشراف على أمانة اللجنة وتحضير الملفات ووثائق التمويل والحرص على وصول السفلة للمستفيدين.

مكتب مكلف بالإعلام والاتصال : مهمته تكمل في الترويج لبرامج الوكالة بالمشاركة بالأيام التحسيسية المنظمة من الإدارات والمشاركة في قطاع التشغيل.

خلايا المرافقة على مستوى الدوائر : تغطي هذه الخلايا جميع دوائر الولاية وهذا لتقريب الإدارة من المواطن[1].

[1] من معطيات الوكالة مقابلة شخصية مع نائب المدير ، 17 أوت 2020 ،10:45 .

الشكل رقم (2) لهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية المدية



المصدر : من وكالة ولاية المدية سنة 2022

المطلب الثاني :مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في :

1_ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول به.

2_ نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض من خلال استحداث منصب مرافق الوكالة على مستوى كل دوائر الولاية

3_تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدون من الجهاز.

4_تكوين علاقة دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها.

5_إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.

6_ ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

7_ مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى مؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم. 8_التنسيق والعمل مع الجمعيات قصد الوصول إلى المناطق المعزولة والمحرومة وذالك من خلال الأيام الإعلامية التحسيسية التي تقوم بها الوكالة.

9 استهداف الحرفيين وأصحاب الصناعة التقليدية.

10_ إجراء دورات تكوينية للمرافقين من اجل مرافقة ذات نوعية حسنة لأصحاب المشاريع.

11_ تنظيم المعارض (معرض بيع) محلية جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر. الفرع الثاني: الأنشطة التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر بتقديم التمويل لأنشطة متنوعة أهمها :

_الصناعة الغذائية : صناعة العجائن الغذائية ، الكسكسى ، الخبز, حلويات عصرية وتقليدية,صناعة.....الخ _صناعة الألبسة: الألبسة الجاهزة, خياطة الملابس, الحياكة, صنع الأغطية المنزلية..... الصناعة الجلدية : الأحذية التقليدية, الألبسة.

_الصناعة الخشبية: الأثاث, منتجات خشبية, صناعة السلال, الصناعة المعدنية..... الخ

الصناعة التقليدية: تتمثل الصناعة التقليدية في النسيج و الزرابي التقليدية, خياطة الملابس, الطرز التقليدي, الرسم على الحرير, والقطيفة والزجاج أدوات الزينة, الفخار المنتجات المصنوعة بالزجاج, النقش على الخشب.

الفلاحة: تشمل الفلاحة تربية الماشية, تسمين الأبقار الأغنام, الماعز, إنتاج اللحوم, الحليب, تربية الدواجن. فلاحة الأرض وتتمثل في إنتاج البذور الفواكه والخضر, التجفيف والتخزين), مشتله الزهور ونباتات الزينة.

الخدمات:أهم الخدمات التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهي:

الإعلام الآلي, الحلاقة, التجميل, الأكل السريع, تصليح السيارات ومختلف التجهيزات الأخرى.

المباني والإشغال العمومية:وتشمل أشغال البناء أعمال متعلقة بالمباني مثل : السباكة النجارة, صناعة حجر البناء، ، الخ [1]

المطلب الثالث :الخدمات المالية والغير المالية للوكالة وصيغ التمويل التي تقدمها.

أولا :الخدمات المالية للوكالة.و تتمثل في:

1. السلفة بدون فائدة :

وهي عبارة عن سلفة لشراء مادة أولية بقيمة مئة ألف دينار(100000 دج)و مئتان وخمسون الف دينار(250000دج) خاص بالولايات والفئة المستهدفة هم(الذين يملكون بطاقة حرفي، وسجل تجاري" أنشطة حرفية وبطاقة فلاح أنشطة فلاحية)"حيث يكون التمويل100 %من طرف الوكالة ،و مدة تسديد السلفة موضحة كالتالي:

36 شهر إذا كانت قيمة السلفة تتراوح من 400.001 دج إلى غاية 100.000 دج.

39 شهر إذا كانت قيمة السلفة تتراوح من 100.000 دج إلى غاية 250.000 دج

ولكي تمنح الوكالة هذه القروض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

بلوغ سن 18 سنة فما فوق.

عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مدا خيل غير ثابت وغير منتظمة.

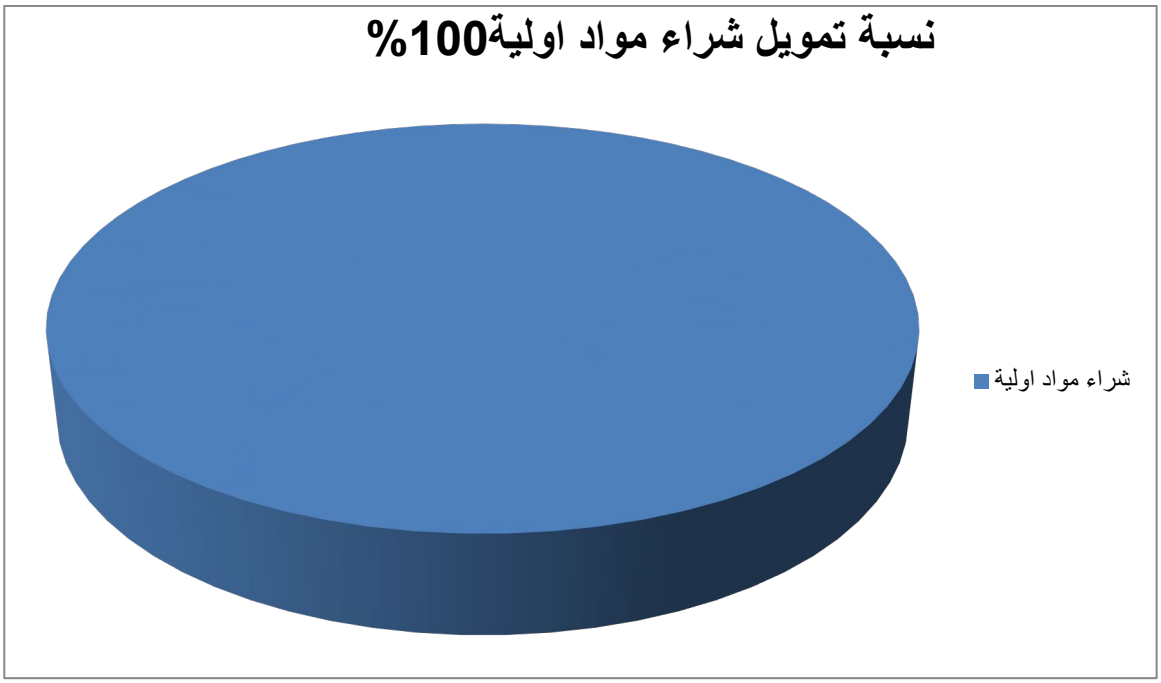
إثبات مقر الإقامة

التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب انجازه.

الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

[1] http//www.angem.dz ، 2020/7/25، . 14:45

الشكل رقم (3): يوضح نسبة القرض بدون فائدة لشراء مواد أولية



المصدر : من معلومات الوكالة

2. القروض الممنوحة لإنشاء المشاريع: هو قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها مليون دينار جزائري (1000000 دج) ، بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط ، حيث يدخل البنك كطرف في التمويل بنسبة 70% من قيمة المشروع والوكالة بقيمة 29 %و 1% مساهمة شخصية.هذا القرض يمكن إن يقسم حسب احتياجات النشاط إلى عدة برامج للتمويل والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: جدول يوضح برنامج التمويل والقيمة القصوى المحدد للشراء.

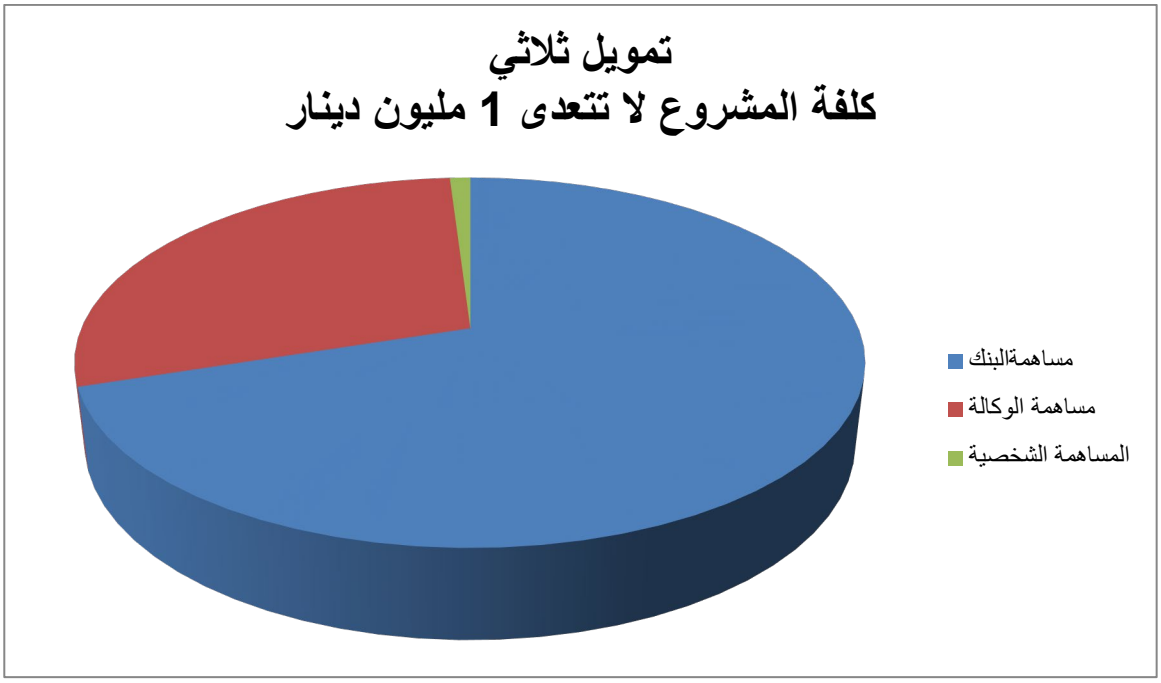
برنامج التمويل	القيمة القصوى المحددة للشراء
مواد أولية	لا تتعدى 150000 دج
السلع للأنشطة التجارية (إعادة البيع)	لا تتعدى 300000 دج
تهيئة محل	لا تتعدى100000 دح
التكاليف والرهن	لا تتعدى20000دج

المصدر : من معلومات الوكالة

ولكي تقوم الوكالة بمنح هذه القروض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

- بلوغ سن 18 فما فوق
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة ب 01% من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات.
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (0.5 من القرض البنكي).

الشكل رقم (4) : يوضح صيغة التمويل الثلاثي.بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة.



المصدر:من وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

3. أنماط تمويل القرض المصغر على مستوى الوكالة:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11_134 المؤرخ في 22 مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم04_15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتعلق بتحديد شروط الإعانة المقدمة

للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها تشرف الوكالة على تسيير أنماط التمويل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 4 :جدول مختصر يوضح أنماط التمويل

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا يتجاوز 100000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	–	%100	–
لا يتجاوز 250000	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى الجنوب	%0	–	%100	–
لا يتجاوز 1000000	كل الأصناف	%1	%70	%29	فائدة مخفضة 100% تتحملها الخزينة العمومية

المصدر : من وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

مما سبق الجدول يوضح قيمة المشروع التي تقدمه الوكالة والتي لا تتجاوز 100000دج وقد تصل إلى 250000دج على مستوى ولايات الجنوب و 1000000دج في التمويل الثلاثي والذي يستدعي. تركيبا ماليا مع إحدى البنوك

ثانيا: الخدمات الغير المالية للوكالة:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين, والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن واستمرار الإعمال لهذا, فالوكالة توفر لهم:

الدعم النصائح, المساعدة التقنية والمرافقة المستمرة في إطار انجاز مشاريعهم والتي تبتدئ من يوم وضع الملف إلى غاية الانتهاء من عملية التسديد.

في حالة قبول طلب حصولكم على القرض فبإمكانكم الاستفادة من البرامج التكوينية التي تقدمها الوكالة مجانيا والمبينة كالأتي:

1_ تكوين التربية المالية الإجمالية "ت م ا": إنها تلقن الناس مفاهيم المال وكيفية إدارته بحكمة. وهي تعطي فرصة اكتساب المهارات الأساسية في مجال كسب المال والإنفاق وإعداد الميزانية والادخار والاقتراض, والجيد في الأمر هو انه حين يصبح المرء صاحب قرار مالي مطلع يمكنه أن يخطط لأهدافه ويحققها . ويتم فيها التطرق إلى 05 مواد أساسية: إدارة الدين, الخدمات المصرفية, المفاوضات المالية, الموازنة, الادخار.

2_ تكوين حول روح المقاولاتية لدى النساء : نحرص في هذا التكوين على بلورة رؤية جديدة وفعالة لتمكين المرأة الريفية من تسويق منتجاتها وتحقيق أرياح تساعدها على تحسينه مستقلا وذالك بتجديد احتياجات السوق المحلية والوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة.

3_ تكوين حول المؤسسة الجد لمصغرة ت م ج م يساعد هذا المنهج في دعم ومساندة المقاولين على اكتساب مهارات في الآليات التقنية المتعلقة بأنشطة مؤسساتهم كما يمكنهم من اكتساب المعارف والقدرات الفنية في مجال اتخاذ القرار, واعتمادها إثناء المعاملات اليومية في مؤسساتهم وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف الصعوبات لضمان استدامة المؤسسة. ويتم التطرق فيها إلى 05 مواد أساسية وهي: المؤسسة والعائلة_ التموين_ التخطيط المالي_ التسويق_ إدارة المخزون_ حساب التكاليف المحاسبة.

4_ تكوين حول الشبكة المقاولاتية "ت ش م": هي تجمع تطوعي بين أفراد أو مؤسسات أو جمعيات بغرض تعبئة وتطوير القدرات والموارد المشتركة لدعم أطراف الشبكة وتنمية قدراتهم وزيادة تأثيرهم الخارجي بهدف تحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة مع الحفاظ على استقلالية كل عضو بها.

هذه الشبكات تركز على الاهتمام وتبني هدف أو قضية واحدة فقط مثل: شبكة أصحاب مؤسسات النسيج والتي تجذب المؤسسات النشطة في مجال النسيج أو شبكة الصحة العمومية والتي تجدب الجمعيات النشطة في قضايا الصحة العمومية.

شبكات عامة (متعددة القضايا): وهي الشبكات التي تتبنى عدد من الأهداف والقضايا مثل: الإدماج الاقتصادي للمرأة وتحسين المستوى المعيشي للمرأة الريفية.

المبحث الثاني :اجراءات منح القروض المصغرة وعرض النتائج وتحليلها.

في هذا المبحث نقوم بدراسة الإجراءات المعتمدة لتمويل المشروعات الصغيرة و وتحليل النتائج من طرف المؤسسة وذالك من خلال عرض الجداول المقدمة من طرف الوكالة وتصنيفها حسب نوع المقدمة النشاط وبرنامج التمويل ..الخ .

المطلب الأول :الإجراءات المعتمدة لمنح القروض المصغرة

لتمويل المشروعات الصغيرة تتبع المؤسسة العديد من الإجراءات وذالك لتفادي الوقوع في المشاكل وسنأخذ هذه الإجراءات على شكل مراحل وهي:

1)مرحلة إيداع ودراسة الملف على مستوى خلية المرافقة:

الملف يودع على مستوى خلية المرافقة للدائرة محل إقامة المقاول, وفي حالة عدم وجود هذه الخلية بإمكان المقاول إيداع ملفه على مستوى خلية المرافقة الأقرب من محل إقامته.

كما أن الملفات الغير مكتملة لا يمكن استقبالها من طرف المرافق لأي سبب من الأسباب ' سواء بشكل مؤقت أو دائم.

يقوم صاحب المشروع بالتسجيل عبر البوابة الموجودة على موقع الوكالة

بعد استلام المرافق من طالب القرض الطلب الالكتروني يحدد له موعد بالمنصة الخاصة له وهذا عبر البريد الالكتروني للتقدم لوضع الملف على مستوى خلية المرافقة ويكون الملف كاملا يحرر وصل إيداع الملف تلقائيا ويسلمه له.

بعدها يقوم المرافق بتعبئة وثيقة طلب القرض المصغر وتحول إلى التقني سامي في الإعلام الآلي من اجل تحديد الرقم التعريفي وإدخال المعلومات في قاعدة البيانات الخاصة بالوكالة ثم إلى المكلف بالدراسات للتحصيل من اجل متابعة المقاول إن كانت لديه ديون مسبقة, ومن تم تعبئة الاستعلام والمتابعة بصفة مشتركة مع المقاول .

مدة المعالجة ووضع الصيغة النهائية للملف لا يمكن بأي حال من الأحوال إن تتجاوز (10) أيام من تاريخ إيداع الملف .

قبل الانتهاء من دراسة الملف يبرمج المرافق زيارة ميدانية لموقع انجاز المشروع المقترح من اجل التأكد تصريحات المقاول ومقر إقامته المعتاد وتعبئة الجزء الأول من وثيقة المتابعة وتجسيد المشروع, ثم بعد ذالك يتم مراجعة الملف من قبل :

وكالة الدعم و التنمية المقاولتية (ANADE)

الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC)

الصندوق الوطني لتأمين عن الإجراء (CNAS),

الصندوق الوطني لتأمين لغير الأجراء(CASNOS)

2)مرحلة دراسة الملف على مستوى لجنة التأهيل والتمويل:

هذه اللجنة منشأة بقرار من السيد الوالي وباقتراح من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر, وهي مكلفة باتخاذ القرارات فيما يخص ملفات طلبات القروض بدون فوائد, وكذا طلبات القروض الموجهة لاقتناء العتاد من طرف المقاولين ومحضرة من قبل الهيئات الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. يتكون ملف المقاول الذي يعرض في اجتماع لجنة التأهيل والتمويل من:

*وثيقة طلب القرض المصغر.

*وثيقة الاستعلام والمتابعة.

*الدراسة التقنو اقتصادية.

*كل الوثائق المطلوبة.

لجنة التأهيل والتمويل لا تدرس إلا الملفات الموجودة من قبل الحضور في اللجنة, حيث تقوم لجنة التأهيل والتمويل بفحص الملفات من ناحية أهلية المقاول وكذالك من ناحية أهلية المشروع طبقا للشروط والقوانين المنصوص عليها والمتعلقة بالقروض المصغرة, ثم تأتي المناقشة والتصويت إما بالقبول أو التأجيل بالتحفظ أو الرفض.

في حالة قبول الملف يمنح قرار التأهيل والتمويل للمرافق إما في حالة التأجيل فيبلغ المقاول بأسباب تأجيل الملف والتحفظات التي أخذت عليه.

أما في حالة رفض الملف فيبلغ المقاول بقرار الرفض, حيث يبلغ المقاول على أسباب رفض ملفه وله الحق الطعن, أو طلب إعادة النظر وهذا في اجل لا يتعدى 15 يوم من استلامه.

3)مرحلة دراسة الملف لدى البنك:

بعد قبول ملف المقاول في لجنة التأهيل والتمويل وتسليم نسخة له يطلب من المقاول إحضار الملف البنكي والمتكون من:

_ شهادة الميلاد.

_شهادة إقامة.

_دبلوم أو شهادة تأهيل مهني أو شهادة تكوين أو أي وثيقة أخرى تثبت المؤهلات المهنية في النشاط.

_ نسخة من بطاقة التعريف الشخصية (CIN أو PC).

– نسخة من قرار التأهيل والتمويل المقدم من طرف الوكالة.

– نسخة من الدراسة التقنو اقتصادية التي أعدها المرافق من قبل مع المقاول .

– فاتورة شكلية للعتاد والمواد الأولية.

– نسخة من شهادة عدم الانتساب CNAS و CASNOS

يودع هذا الملف لدى البنك من طرف مرافق الدائرة ويقر البنك باستلام الملفات عن طريق الإمضاء في جدول الإرسال المرفق مع الملف.

يتم تحديد وقت معالجة الملفات على مستوى البنك بحد أقصى شهرين (02) اعتبارا من تاريخ إيداع الملف الكامل.

في حالة رفض الملف من طرف البنك, تحرر مراسلة للوكالة مذكور فيها أسباب الرفض مع إعلام المقاول بها, تقوم الوكالة بإعادة فحص الملف ورفع جميع التحفظات المبينة في مراسلة البنك وإرجاع الملف للبنك في غضون فترة لا يمكن أن تتجاوز 15 يوما من تاريخ استلام إشعار الرفض .

عند استلام المقاول الإشعار بالموافقة على ملفه يقوم بفتح حساب لدى البنك ودفع المساهمة الشخصية والمقدرة ب 1 % من الكلفة الإجمالية للمشروع.

4)مرحلة دراسة ومعالجة الملف على مستوى الفرع الجهوي :

بعد قبول الملف في لجنة التأهيل والتمويل يقوم مدير الوكالة الولائية بإرسال الوثائق التالية إلى الفرع الجهوي :

*وثيقة طلب التمويل والقائمة الاسمية للمقاولين المسجلين للتمويل .

*نسخة الأصلية من قرارات التأهيل والتمويل.

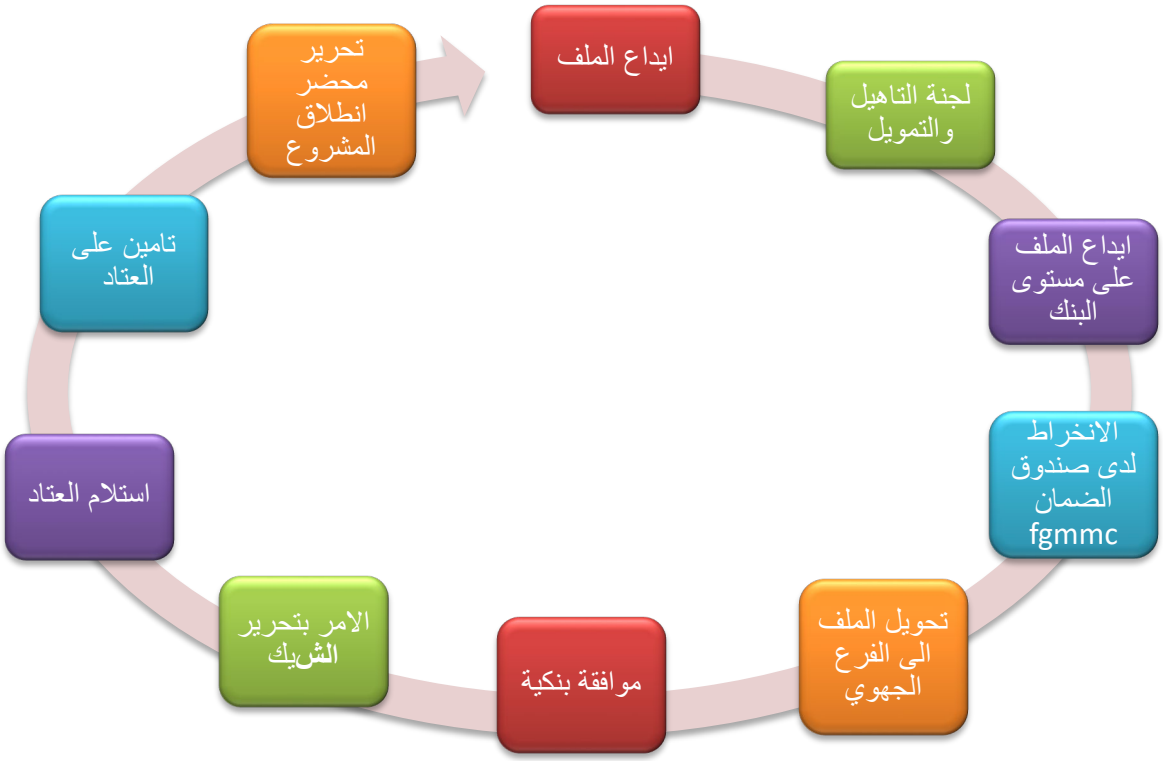
*نسخ من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة.

*وثيقة تسجيل النشاط (بطاقة الحرفي سجل تجاري....) وصل إيداع وثيقة التسجيل مقبول

5)مرحلة التمويل والانطلاق في المشروع:

في هذه المرحلة يتمكن المقاول من الاستفادة من القرض للانطلاق في المشروع بعد ما تم تحويل الدفع في البنك والتأكد من وصول السلفة لحساب المقاول[1].

الشكل رقم(5): يبين مراحل الحصول على قرض بصيغة التمويل الثلاثي



[1] من الموقع الرسمي للوكالة:www.angem.dz 2023/7/24, 18:20

المصدر : من إعداد الطالب

المطلب الثاني : عرض النتائج وتحليلها

1)عرض النتائج: من خلال المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة يتسنى لنا عرض الجداول المقدمة وتصنيف الملفات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال فترة من (2018 إلى 2022).

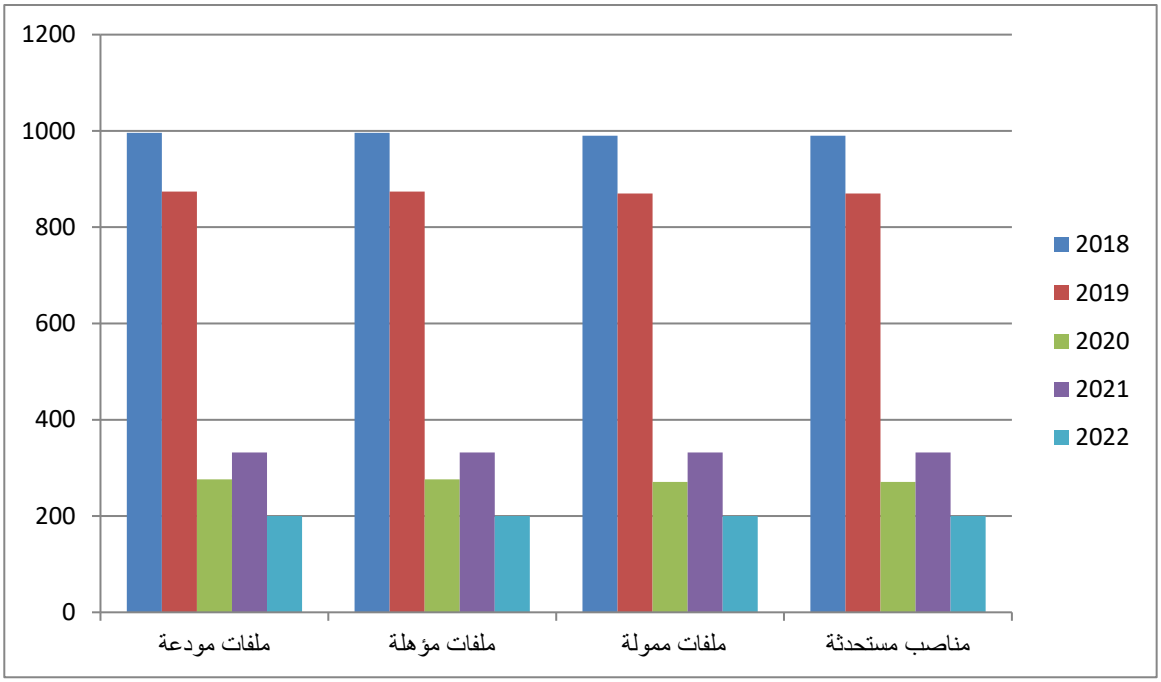
الجدول رقم 5 : تصنيف الملفات حسب برنامج التمويل بقيمة 100000 دج خلال فترة من2018 – 2022

الملفات	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
عدد الملفات المودعة	996	874	276	332	200	2678
عدد لملفات المؤهلة	996	874	276	332	200	2678
عدد الملفات الممولة	990	870	271	332	200	2663
عدد المناصب المستحدثة	990	870	271	332	200	2663

المصدر : من معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الملفات المودعة للحصول على قرض قيمته 100000 دج خلال الفترة مابين 2018 إلى 2022 بلغت 2678 ملف مودع على مستوى الوكالة, بينما بلغ عدد الملفات الممولة خلال نفس الفترة ب 2663 ملف، كما نلاحظ ان عدد الملفات المودعة كان في تراجع كبير خلال الفترة من 2018 الى 2022 وهدا راجع الى ازمة كورونا.

الشكل رقم (6) شكل بياني يوضح تصنيف الملفات حسب برنامج التمويل لقرض قيمته 100000 دج



المصدر من مخرجات اكسال بالاعتماد على الجدول رقم 3.

من خلال الشكل يتضح لنا الفرق الشاسع بين عدد الملفات المودعة للحصول على القرض حيث انه في سنة 2018 كان هناك إقبال كبير على طلب القرض ثم بدأ في التذبذب خلال الفترات الأخرى، أما بالنسبة لعدد الملفات المؤهلة فهي منخفضة مقارنة بالملفات المودعة ، لكن عدد المناصب المستحدثة قد عرف تراجع كبير جدا من سنة 2018 إلى 2022 ، وعند استفسارنا عن سبب التراجع وجدنا أن قيمة السلفة اصبحت لا تلبي الحاجيات لشراء مواد اولية .

الجدول رقم 6 : تصنيف الملفات حسب برنامج التمويل لا يتجاوز 1000000دج خلال الفترة 2018إلى2022

الملفات	2018	2019	2020	2021	2022	االمجموع
عدد الملفات المودعة	251	242	60	63	255	871
الملفات الممولة من طرف الوكالة	121	123	20	25	140	429
الملفات الممولة من طرف البنوك	121	123	20	25	140	429
BNA	26	25	5	5	20	81
BADR	24	26	5	5	21	81
BDL	25	26	5	5	30	91
BEA	25	25	3	5	29	87
CPA	21	21	2	5	40	89
عدد المناصب المستحدثة	121	123	20	25	140	429

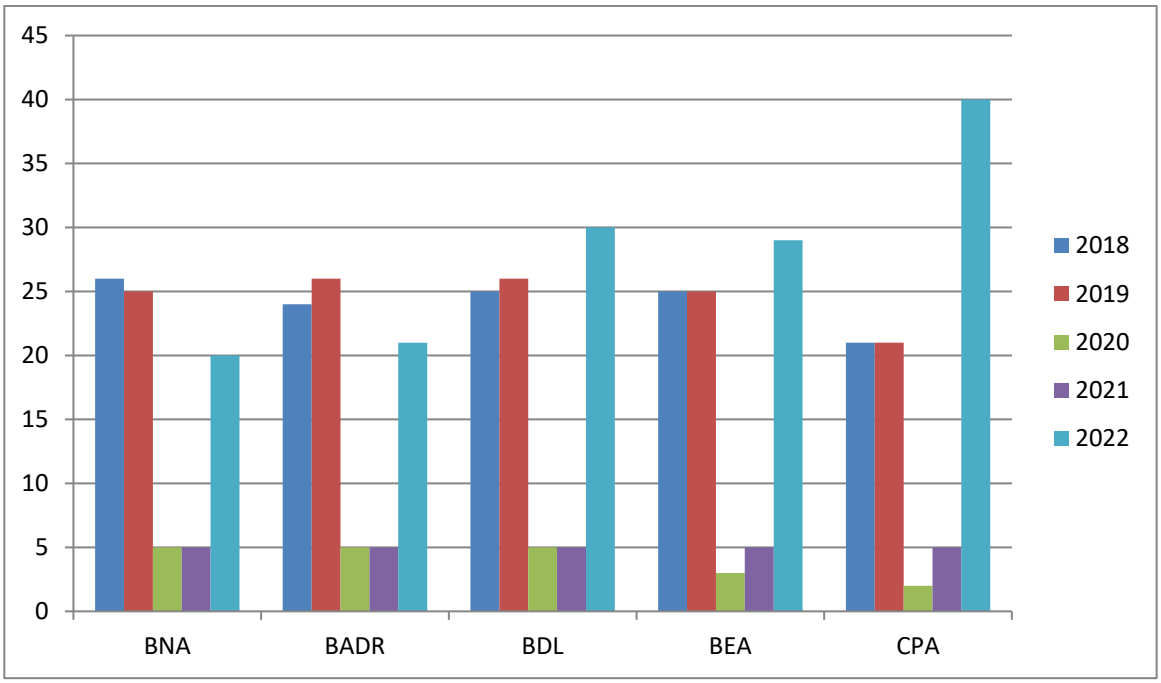
المصدر : من معطيات الوكالة.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي عدد القروض المودعة للحصول على قرض قيمته 1000000دج خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 هو 871 ملف مودع لدى الوكالة وعدد الملفات الممولة من طرف الوكالة هو 429 ملف, وهو نفسه الممول من البنوك.

حيث نستنتج إن عدد تمويل المشاريع الممولة من طرف البنوك مساوي لعدد المشاريع التي تمول من طرف الوكالة، والملاحظ للجدول يرى أن ععد الملفات تراجع في السنوات الاخيرة لعدة اسباب منها :

- قيمة واحد مليون دينار لا تكفي لانشاء مشروع بسبب ارتفاع الاسعر لكل العتاد
- ارتفاع تكاليف كراء المحل اصبح عبء كبير على طالب القرض
- توقف نشاط نقل البضائع بسبب عدم توفر الشاحنات الصغيرة اثر بشكل كبير على التراجع

الشكل رقم (7): شكل يوضح عدد الملفات الممولة حسب كل بنك.



المصدر : من مخرجات اكسال بالاعتماد على الجدول رقم 6.

من خلال الشكل البياني يتضح لنا أن هناك تقارب كبير في توزيع المشاريع بين البنوك ، ونلاحظ أن BNAمول اكبر عدد من الملفات،كما يبين الشكل أن بعد ازمة كورونا خاصة سنة 2022 ارتفع عدد الطلب على القروض ، غير انها تبقى ضئيلة اذا ما قورنت بالسنوات العشر الفارطة ،

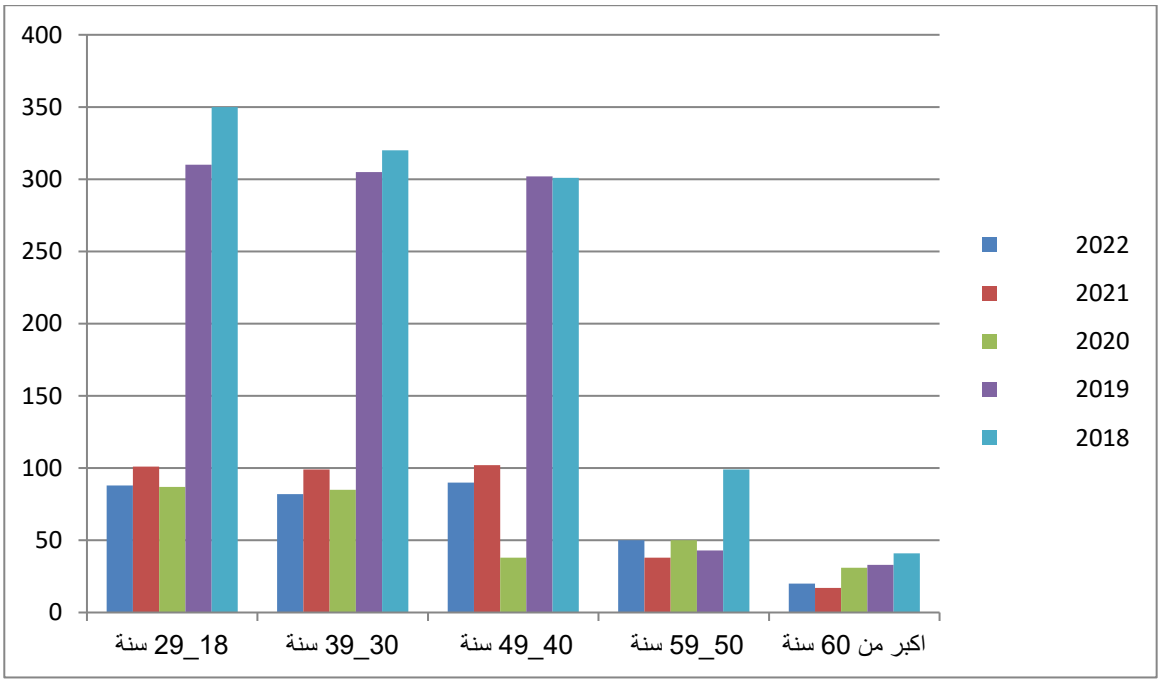
الجدول رقم 7 : تصنيف الملفات حسب الفئات العمرية من سنة 2018 إلى سنة 2022 (مشاريع +شراء موا اولية)

الفئات العمرية	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
29_18 سنة	350	310	87	101	4	932
39_30 سنة	320	305	85	99	82	891
49_40 سنة	301	302	38	102	90	833
59_50 سنة	99	43	50	38	50	280
60 فاكثر	41	33	31	17	20	142
المجموع	1111	993	291	357	330	-

المصدر : من معطيات الوكالة.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الأشخاص الذين أعمارهم مابين 18 _29 الأكثر استفادة على مستوى وكالة المدية, ثم تليها الفئة العمرية المحصورة مابين 30_39 ثم الفئة مابين 40_49, ثم تأتي بعدها الفئات الأخرى، وهذا يدل على أن فئة الشباب الأكثر طلبا للقروض باعتبارهم هم أكبر فئة تعاني من البطالة مقارنة مع الفئات الأخرى ، وبالتالي نستطيع القول أن وكالة القرض المصغر في الطريق الصحيح ، لأنها انشات خصيصا من اجل دعم ومرافقة الشباب .

الشكل رقم (8) شكل يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات العمرية خلال (2018_2022)



المصدر : من مخرجات اكسال بالاعتماد على الجدول رقم 7.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ إن توزيع القروض حسب الفئات العمرية أن اكبر الفئة العمرية المستفادة من القرض خلال سنة 2022 الفئة من 18_29 سنة ، هذا لأنها أكثر فئة لابد من مزاولة النشاط لتكوين نفسها. أما في باقي السنوات الأخرى كان هناك تراجع كبير في منح القروض .

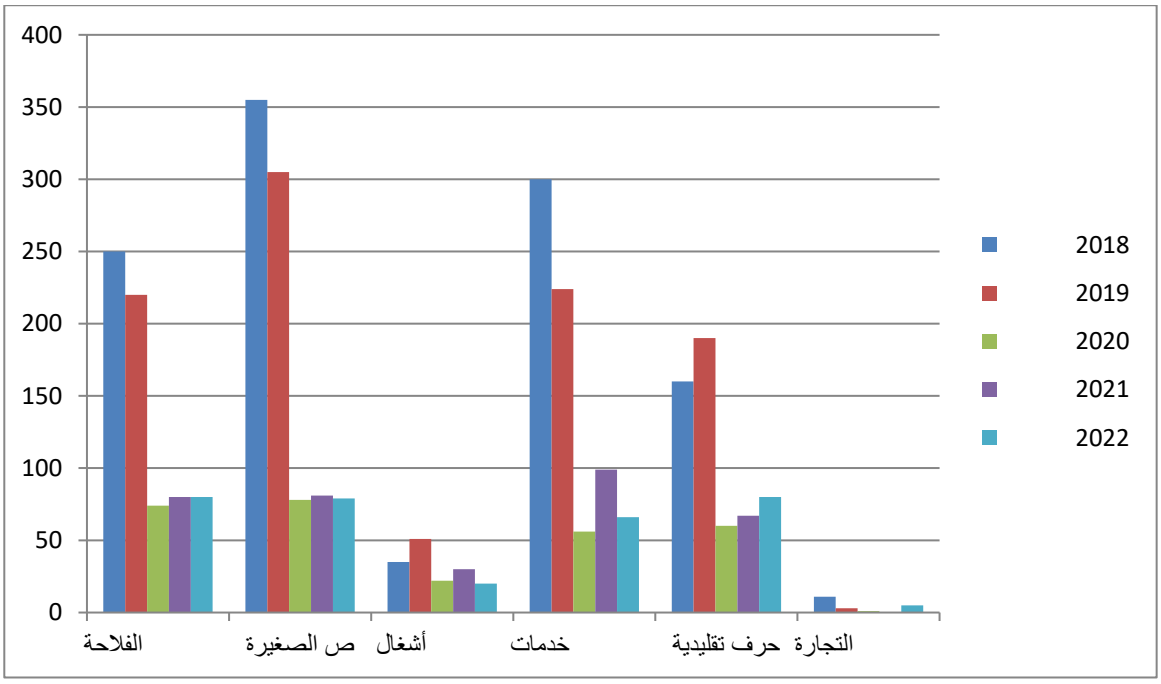
الجدول رقم 8 : تصنيف الملفات حسب قطاع النشاط للفترة مابين 2018 إلى 2022

قطاع النشاط	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
الفلاحة	250	220	74	80	80	704
الصناعات الصغيرة	355	305	78	81	79	888
أشغال	35	51	22	30	20	158
خدمات	300	224	56	99	66	735
حرف تقليدية	160	190	60	67	80	557
التجارة	11	3	1	0	5	20
المجموع	1111	993	291	357	330	-

المصدر: من معطيات الوكالة

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الوكالة مهتمة بكل النشاطات خاصة الحرف التي تمارسها النساء الماكثات في المنزل ، وهذا شيء ايجابي ، يخلق مناصب عمل ، ويساعد العئلات في الاعتماد على النفس ،كما يحافظ على الحرف التقليدية والنشاطات الايلة للزوال ، كصناعة الزرابي ،وصناعة الفخار

الشكل رقم (9) شكل يوضح توزيع الملفات الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2018_2022)



المصدر : من مخرجات اكسال بالاعتماد على الجدول رقم 7.

يوضح لنا الشكل البياني نلاحظ أن سنة 2018 كانههناك اقبال كبير في كل المجلات خاصة في مجال الصناعات التقليدية والفلاحة ، ثم تليها سنة 2019 بنسبة متقاربة ، وتقريبا بنس النشاطات ، كما نلاحظ عزوف الشباب في الاستثمار في مجال الاشغال ، والتجارة وهذا راجع لعدم توفر مؤهل في هذه المجلات

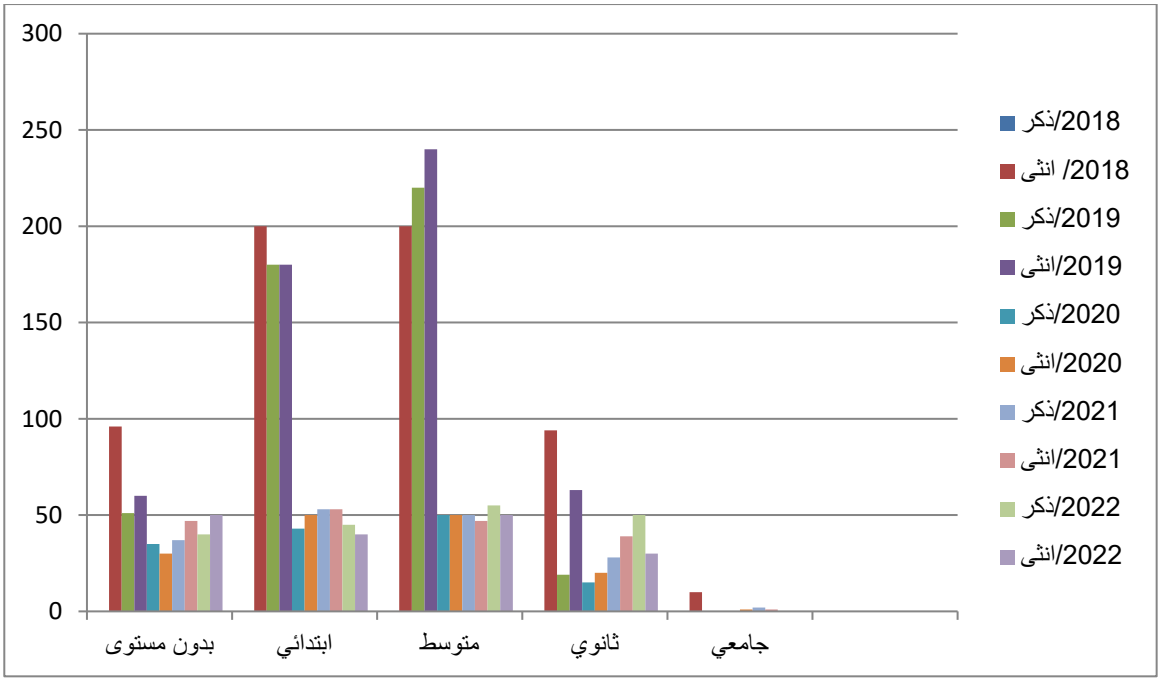
الجدول رقم 9 :تصنيف القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي بالنسبة للرجال والنساء

المستوى التعليمي	2018 ذكر	2018 انثى	2019 ذكر	2019 انثى	2020 ذكر	2020 انثى	2021 ذكر	2021 انثى	2022 ذكر	2022 انثى
بدون مستوى	46	96	51	60	35	30	37	47	40	50
ابتدائي	174	200	160	180	43	50	53	53	45	40
متوسط	220	200	220	240	50	50	50	47	55	50
ثانوي	60	94	19	63	15	20	28	39	50	30
جامعي	11	10	0	0	0	1	2	1	0	0
المجموع	511	600	450	543	140	151	170	187	160	170

المصدر : من معطيات الوكالة

من خلال الجدول رقم 9 نلاحظ أن العنصر النسوي اكبر مستفيد من القرض أما بالنسبة للمستويات نلاحظ أن مستوى ابتدائي ومستوى متوسط خلال فترة من 2018 إلى 2022 كانت بنسبة كبيرة ، مقارنة بالمستوى الثانوي والجامعي وهذا راجع أن المستويين الأخيرين الأوفر حظا في الحصول على فرص العمل .

الشكل رقم(10) يوضح تصنيف القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي للفترة ما بين(2018-2022)



المصدر : من معطيات الوكالة

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن العنصر النسوي اكبر من الرجال، وهذا يعكس حقيقة عمل الوكالة فهي موجهة اساسا للنساء الماكثات في البيت ،كما يبين الشكل أن مستوى الابتدائي والمتوسط اكثر فئة استفادت لان معظمها لا يملكون مؤهل علمي ، فيتجهون الى الوكالة قصد تاطيرهم ، وارشادهم للحصول على شهادة تمنكم من الحصول على قرض اوسلفة ،وهذا بالتنسيق مع غرفة الصناعات التقليدية ، وغرفة التجارة ، والغرفة الفلاحية ، وكذلك مراكز التكوين المهني والتمهين .

2) تحليل النتائج: من خلال الجداول أعلاه وخلال الفترة الممتدة مبين 2018 إلى 2022 يتضح لنا انه في الفترات الأولى كان إقبال كبير على مستوى الوكالة على طلب التمويل ثم تراجع في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى عدم إقبال الإفراد على طلب التمويل من ناحية, والظروف الاقتصادية من ناحية أخرى.

فمن خلال المعلومات المقدمة من طرف الوكالة استنتجنا إن الوكالة تعطي الأولوية للتشغيل الذاتي وللنشاطات التقليدية والحرف ، والنشاطات الفلاحية ، وتشجيع المتخرجين من التكوين المهني لاستحداث نشاطاتهم و العنصر النسوي هو الأكثر استفادة من القروض المصغرة .

خلاصة الفصل الثالث

بناءً على المعلومات التي تم جمعها من وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومن الاطلاع على ملفاتها، يتضح أن هناك إقبالًا كبيرًا على القروض المقدمة من الوكالة. يبدو أن الأفراد والأسر في مختلف القطاعات والمهن يسعون للاستفادة من هذه الفرصة لمعالجة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

تركز الوكالة على تحقيق أهدافها في مجال معالجة أزمة البطالة وخلق فرص العمل للشباب والأسر ذات الدخل المحدود، ويظهر من جهودها وبرامجها أنها تسعى جاهدة لتعزيز النشاطات المختلفة والحفاظ على ديمومتها، وهذا يعكس التزامها بتعزيز التنمية المحلية والوطنية.

من خلال هذه الجهود والتوجهات، يتبين أن الوكالة الوطنية تلعب دورًا هامًا في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الريادة وخلق فرص العمل، وهذا يستحق التشجيع والتقدير والاستمرار في دعمها وتطوير برامجها وخدماتها للمساهمة في تحسين المعيشة وتعزيز التنمية المستدامة.

خاتمة

خاتمة

تعتبر القروض المصغرة بمثابة الركيزة الأساسية التي ترتكز عليها الأنشطة الصغيرة والحرف وكأداة لتمويلها ، حيث من خلالها سعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المساهمة في خلق فرص عمل للتخفيف من أزمة البطالة وتكاثف مجهوداتها مع الهيئات المهتمة بالتشغيل ، وتؤكد هذه الهيئات من جهتها على ضرورة المساهمة في عمليات التحسيس والتوعية وذالك للاستفادة من مختلف البرامج التي وضعتها الدولة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث تلعب الوكالة الوطنية دورا هاما في توفير مناصب شغل مستحدثة، وذالك من خلال عرض مشاريع تنموية تساعد على تحسين مستوى الإفراد، ومحاربة البطالة.

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع قمنا بفحص الفرضيتين المنبثقتين من المشكلة الرئيسة المتمثلة في:

"ما دور الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة في دعم الأنشطة والحرف؟"

حيث توصلنا إلى :

نتائج اختبار الفرضيات

القروض المصغرة تعد آلية مهمة لتمويل الأنشطة الصغيرة والحرف، وهو ما تأكده نتائج البحث وبالتالي الفرضية الأولى محققة.

كما أن الوكالة الوطنية لتسيير المصغر بالمدية تلعب دور فعال في تمويل الأنشطة الصغيرة والحرف فهذه الفرضية محققة لحد كبير بحكم إنشاء واستمرار نشاط عدد كبير من المشروعات وتعثر بعض أخرى منها.

نتائج البحث :

خرجنا بجملة من النتائج والتوصيات نوجزها في مايلي:

من خلال بحثنا في الموضوع وزيارتنا الميدانية للوكالة استنجتا أن القروض الممنوحة تتنوع حسب قروض الموجهة للاستغلال والاستثمار .

وجود إقبال كبير ومعتبر على مستوى الوكالة وخاصة النساء.

_ يعاني المقترضين من تأخر الحصول على القرض بعد قبول الملفات.

_ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بتقديم القروض مساعدات وامتيازات مالية ومعنوية للذين تحصلوا على قروض مصغرة من برنامجها.

انعدام المراقبة في فعالية المشاريع الممولة من طرف البنوك.

في الجزائر لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئ تهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على اغلب التمويل المقدم للمشاريع.

التوصيات :

- ضرورة تسهيل الإجراءات المتعلقة بدراسة ملف القرض ودراسته بشكل أسرع.
- ضرورة تسريع إجراءات التمويل من طرف البنوك وأيضا من طرف الوكالة.
- توفير المراقبة والمتابعة في فعالية المشاريع الممولة من طرف البنوك.
- إنشاء جهاز إشرافي مستقل يقوم بمراقبة ومتابعة المشاريع خلال كل مسار حياة المشروع.
- ضرورة وضع إطار تنظيمي جيد ومفهوم للتمويل والمصغر والمحافظة عليه.
- القيام بدراسة جدوى المشاريع الصغيرة قبل منح القرض وخاصة النساء.
- الرفع من قيمة المشروع لان قيمته الحالية لا تتواكب مع متطلبات إنشاء مشروع.

أفاق البحث:

من خلال بحثنا لهذا الموضوع والدراسة التطبيقية له قمنا بإعطاء صورة واضحة صيغ التمويل والتعرف على المشاريع الاستثمارية التي تمول من قبل الوكالة، لكن هناك بعض الجوانب والتي لها علاقة بالموضوع تستدعي تعمق ودراسة و تكون محل البحوث المستقبلية :

آليات معالجة القروض الصغيرة المتعثرة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تقييم أداء المؤسسات الحكومية المهتمة بالتمويل المصغر.

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

رابح خوجي، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2008.

طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن. محمد إبراهيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2008. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأ المعارف الإسكندرية، مصر

نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد للمؤسسات الجامعية، الطبعة 1، بيروت لبنان، 2007.

هيا جميل بشارات التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفاس للنشر والتوزيع، الطبعة1، 2008.

الرسائل الجامعية

1 رسائل ماجستير :

قشدة صورية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمة فيناليب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، وهران الجزائر 2009_2010

2 مذكرات ماستر :

– بالبشير توفيق دحوا حنان إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ملحقة مغنية، 2015_2016 .

– بلخيري بوجمعة القروض المصغرة ودورها في توسيع نشاط السوق المحلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ، جامعة أدرار 2018

– بوعزيز أزهر، معزوزي عبد الحميد دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة ادرار 2015_2016 .

– محمد رشيد بوغزالة وحياة عبيد ومفيد عبا اللاوي ، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفين، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، شعبة العلوم الإسلامية،جامعة الوادي 2014_2015.

–غبار فتيحة، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر أكاديمي في العلوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2015.

المداخلات :

ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15_16 نوفمبر 2011

المجلات:

– جمعة خير الدين دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 48 ، خلال الفترة 2014 _ 2016 .

– مطاي عبد القادر، قسول أمين، بلقلة إبراهيم، مجلة حول التمويل الأصغر في الجزائر

القوانين والمراسيم

المرسوم الرئيسي رقم 04/13، المتعلق بجهاز القرض المصغر، المؤرخ في 22 جانفي 2004العدد 60

المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 04_13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 .

مواقع الإنترنيت :

Http/www.Micrcedit.fr: بتاريخ 12/ 04 / 2024 الساعة 15:38

https://www.angem.dz, بتاريخ 25/ 5/ 2024، 14:45 .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

وثيقة تعهد و التزام لطلب الحصول على قرض مصغر لشراء المواد الأولية من 40.001 دج إلى غاية 100.000 دج

إلى السيد :المدير الولائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنا الموقع أدناه ، السيد(ة) ، الآنسة :..... مولود بتاريخ .....و الحامل لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم الصادرة بتاريخ..... بالدائرة الإدارية ل.....و القاطن بالعنوان.....

أتقدم بطلبي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهو ما يمثل .....

و هذا بغرض مزاولة نشاطي و المتمثل في .....

وأتعهد بشرفي أني أتقن هذا النشاط و لدي خبرة في هذا المجال مقدرة ب:

و حالتي المهنية : بطال متقاعد عامل بأجر غير ثابت حالة أخرى "توضيح".

و أني لم استفد من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق نشاط.

و أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقي الوكالة إلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة مصداقية .الوثائق المقدمة من طرفي.

انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير .

حررت في.

الإمضاء **المصادقة في البلدية**

Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

ANGEM

COORDINATION DE

PROMOTEUR :

DEVIS ESTIMATIF DES MATIÈRES PREMIÈRES

Devis Estimatif – Matières Premières DATE

Nom et prénom ;

ref	désignation	quantité	prix	montant
1				
2				
3				
4				
5				
			Total TTC	

Date et Signature: Promoteur Date, Signature directeur d'Agence

Wilaya

NCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO-CREDIT

e de : MEDEA
d'Accompagnement de
ELOMARIA

ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE

MATIERES PREMIERES

LE DU
T: ARTISANT MARBIER
E PERSONNE
QUE : PHYSIQUE

tification du oteur:

n:
n de jenne
0
nom:
e) le: 23/05/1986 à ELOMARIA
et
(fille) de : de :
uation de
: MARIE
esse
nelle: CITE BLHAMDI AHMED ELOMARIA
lôme (s) ou expérience ATISTATION DE FORMATION, 12ANA

ntifiant 260700337198605231

sentation du :

tification du projet :
che d'activité (secteur): ARTISANAT
ité projetée : ARTISANT MARBIER
esse du lieu d'activité : ELOMARIA

s :

ON REMINERE ANGEM

STANCE TECHNIQUE, LE CONSEIL, L'ACCOMPANEMENT ET LE PPORTES PAR L'ANGEM A TITRE GRACIEUX

cription du projet :

- Etat de préparation du projet : Matières Premières pour a gamme de production définie ci-dessous

- Données sur le :

* Concurrents : 10
* Fournisseurs : 3
* Clients : 20
* Description du produit : MARBIER

- Nombre d'emplois crées : 1

tructure de financement :

Désignation	Montant
PNR	100 000,00
Total	100 000,00

Objet de financement

ant de ce financement et destiné exclusivement a l'achat de matières premières s :

AUX DE MARBRE

ıation des produit ou à créer :

Par moi	Par 6 mois	Par 12 mois	Par 18 mois	Par 24 mois	Par 30 mois	Par 36 mois
30	1 800	360	540	720	900	1 080
2 500,00	2 500,00	2 500,00	2 500,00	2 500,00	2 500,00	2 500,00
75 000,00	4 500 000,00	900 000,00	1 350 000,00	1 800 000,00	2 250 000,00	2 700 000,00
3 200,00	3 200,00	3 200,00	3 200,00	3 200,00	3 200,00	3 200,00
96 000,00	5 760 000,00	1 152 000,00	1 728 000,00	2 304 000,00	2 880 000,00	3 456 000,00
21 000,00	1 260 000,00	252 000,00	378 000,00	504 000,00	630 000,00	756 000,00

uction prévisionnelle
e par moi :
de production unitaire
nnel :

l des emplois
de vente unitaire
nnel :

al des ressources

le fin de période
3
c)-
seurs
:
)-Sous
nts :

MPAGNATEUR

VISA DU DIRECTEUR

☐
: ☒

ordé :

e de l'accompagnateur :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

الوكالة الوطنية	AGENCE NATIONALE
لتسيير القرض المصغر	DE GESTION DU MICRO CREDIT
الفرع الجهوي بالجلفة	Antenne Régionale de Djelfa
وكالة ولاية المدية	Agence de la Wilaya de Médéa

دفتر الشروط المتعلق بالقرض بدون فوائد الموجه لشراء المواد الأولية

رقم:...../2022.

01- موضوع دفتر الشروط:

بموجب دفتر الشروط هذا، تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قرضا مصغرا وفقا للشروط الخاصة والعامة المذكورة أدناه لشراء المواد الأولية موضوع هذه السلفة.

02- التعريف بالمقاول و بالمشروع:

أ- التعريف بالمقاول:

اللقب:.....الاسم:.....

اللقب الأصلي:.....

المولود (ة) بتاريخ :..... بـ .....

ابن :.....و.....

الساكن بـ.....

الرقم التعريفي للمقاول (Identifiant): .....

شهادة الكفاءة المهنية/شهادة العمل /.....

ب- التعريف بالنشاط

طبيعة النشاط: .....

تسجيل أو اعتماد النشاط :المركز الوطني للسجل التجاري☐ ، غرفة الفلاحة☐ ، غرفة الحرف و الصناعات التقليدية☐

،أخرى☐:.....

رقم تسجيل النشاط :.....

عنوانممارسةالنشاط:.....

شهادة التأهيل و التمويل رقم :.....الصادرة يوم:.....عن الوكالة الولائية:.....

I-الشروط الخاصة للسلفة

03- موضوع السلفة:تخصص السلفة بدون فوائد الممنوحة من طرف الوكالة لشراء المواد الأولية الممثلة في:.....

04- مبلغ السلفة بدون فوائد الممنوح من الوكالة :

بالأرقام:.....

بالحروف:.....

05- تاريخ بدء استهلاك السلفة:.....

06- تسديد السلفة:

أ-مدة تسديد السلفة:الفترة الإجمالية لتسديد السلفة الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار شراء المواد الأولية هي :**ستة و ثلاثون شهراً (36 شهراً)**

ب- فترة التأجيل:يستفيد المقترض من فترة تأجيل تقدر بثلاثة (3) أشهر.

ت- الدفعة الأولى من تسديد السلفة:يسدد القسط الأولمن السلفة بعد ثلاثة(03) أشهر من تاريخ نهاية فترة التأجيل.

ث- أجال استحقاق أقساط السلفة: تسدد الأقساط المستحقة دوريا **كل ثلاث (03) أشهر**، وذلك وفقا لآجال التسديد المبينة في جدول اهتلاك السلفة.

ج- رقم الحساب البنكي أو البريدي المخصص لتسديد السلفة:40 128 0300000 00654 001

ح- اهتلاك السلفة :يلتزم المقاول بتسديد السلفة بدون فوائد الممنوحة من طرف الوكالة وفق جدول الاهتلاك التالي:

الرقم	تاريخ تسديد القسط	القيمة الحالية للسلفة (دج)	مبلغ القسط المستحق (دج	القيمة المتبقية للسلفة (دج)
1		100 000,00	8 333,33	91 666,67
2		91 666,67	8 333,33	83 333,33
3		83 333,33	8 333,33	75 000,00
4		75 000,00	8 333,33	66 666,67
5		66 666,67	8 333,33	58 333,33
6		58 333,33	8 333,33	50 000,00
7		50 000,00	8 333,33	41 666,67
8		41 666,67	8 333,33	33 333,33
9		33 333,33	8 333,33	25 000,00
10		25 000,00	8 333,33	16 666,67
11		16 666,67	8 333,33	8 333,33
12		8 333,33	8 333,33	0,00

II-الشروط العامة للسلفة

07- مبلغ و موضوع السلفة:

بموجب دفتر الشروط هذا، تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمقاول سلفة بدون فوائد في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة و المخصصة لشراء المواد الأولية دون سواها و هذا في إطار صيغ التمويل المعتمدة.

08- استخدام السلفة:

يتم تحويل السلفة بدون فوائد الممنوحة من الوكالة للمقترض بواسطة أمر بالدفع في الحساب البنكي أو البريدي لهذا الأخير الخاص لشراء المواد الأولية دون سواها.

09- الرسوم و العمولات:

يتحمل المقترض (المقاول)جميع الرسوم و العمولات المتعلقة بإجراءات و استخدام السلفة،كذالكالأمر بالنسبةللرسوم و العمولات الأخرى التي قد تضاف بموجب القوانين و التشريعات .

10- تسديد السلفة:

يتم تسديد السلفة بدون فوائد على شكل أقساط كل ثلاث (3)أشهر، دون تجاوز اليوم الخامس من الشهر التالي إلى غاية التسديد الكلي للسلفة طبقا لآجال التسديد المحددة.

- يتمتسديد مبلغ كل قسط في الحساب الخاص بالوكالة و المحدد في الشروط الخاصة.

- يستطيع المقاول أن يتحرر كليا أو جزئيا من مبلغ القرض قبل انقضاء الآجال المتفق عليها على أن تنتزع القيمة المدفوعة مسبقا من قيمة الأقساطالأخيرة.

11- التزامات المقاول:

- يلتزم و يتعهد المقترض (المقاول)بمايلي:

أ- فيما يخص الضمانات:يلتزم المقاول إلى غاية التسديد الفعلي للسلفة بتحقيق الضمانات التالية:
- اكتتاب و تسليم المقاول سندات لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بحيث يمثل كل سند لأمرقيمةالقسط و آجال استحقاقه.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تأمين المواد الأولية محل التمويل ضد كل الأخطار منها المتعلقة بالحصول ، نقل و تسليم هذه المواد إلى غاية مكان استعمالها.

ب- فيما يخص تنفيذ المشروع:يلتزم المقاولعند تنفيذ مشروعهبمايلي:
- تنفيذ المشروع بالهمة و الفعالية المطلوبتين وفق التوجيهات المقدمة من طرف الوكالة.

- تحمل كافة المصاريف و الأعباء المتعلقة بتنفيذ المشروع و الخارجة عن التزاماتالسلفة.

-تخصيص كل مبلغ السلفة لتنفيذ المشروع دون سواه.

ت- فيما يخص مراقبة السلفة:من اجل تمكين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من مراقبة استعمال السلفة يلتزم المقاول بمايلي:
-تقديم جميع التقارير و الوثائق التي ترى الوكالة أنها ضرورية.

-تقديم بيان جدول الخزينة دوريا.

-تسهيل المهمة لجميع ممثلي الوكالة عند قيامهم بمعاينات ميدانية.

-حفظ وتقديم جميع الوثائق اللازمة لمتابعة سير المشروع و التي من خلالها تبين كيفية استغلال السلفة سواء في اقتناء المواد الأولية أو كل وثيقة توضح استعمالات السلفة.

ث- فيما يخص تسديد السلفة:

يلتزم المقترض بتسديد مبلغ القسط في تاريخ الاستحقاق المدون في سندات لأمر و المبين أعلاه في جدول اهتلاك السلفةووفقا للشروط الخاصة المذكورة أعلاه .

ج. فيما يخص تبادل المعطيات الشخصية للمقترض المتعلقة بالسلفة بدون فوائد

يبدي المقترض موافقته بخصوص عملية تبادل المعطيات الشخصية المتعلقة بسلفته، بين مصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، و الهيئات و المؤسسات الشريكة لجهاز القرض المصغر، لا سيما مركزية المخاطر لبنك الجزائر، و ذلك قصد معالجتها.

12- أحكام ختامية :

باستثناء حالة القوة القاهرة يترتب عن إخلال أو عدم تنفيذ المقترض (المقاول) لإحدى الالتزامات المنصوص عليها في دفتر الشروط هذا مطالبة الوكالة بالمبلغ المتبقي من السلفة كاملا يستحق فورا دفعة واحدة، و ذلك في الحالات التالية

أ- عدم الامتثال لأحكام المنصوص عليها في دفتر الشروطهذا؛
ب- في حالة عدم صحة البيانات المقدمة من طرف المقترض(المقاول)؛
ت- استعمال القرض لأغراض غير أغراضه الأصلية؛
ث- دفع تكاليف لم يصرح بها المقاول في إطار انجاز النشاط المحدد بموجب دفتر الشروطهذا؛
ج- في حالة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة دون الموافقة المسبقة لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
ح- في حالة وفاة المقاول المقترض و رفض الورثة تسديد المستحقات المتبقية.

13- الاختصاص القضائي:

كل النزاعات التي قد تنشا عن تنفيذ دفتر الشروط هذا، أو تفسيره ترفع في حالة عدم التسوية الودية أمام المحكمة المختصة إقليميا.

14- الموطن المختار:

لتنفيذ دفتر الشروط هذا، و توابعه، اختار الطرفان موطنا لهما في العناوين الخاصة بهما المذكورة أعلاه.والذي يمكن مخاطبتهم فيها قانونا عند الاقتضاء.

حرر في .....بـ.....

المقاول:" قرأت ووافقت عليها."**:مدير الوكالة الولائية:**

الاسم و اللقب: .....

المصادقة لدى البلدية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة

AGENCE NATIONALE
DE GESTION DU MICRO CREDIT

Antenne Régionale de Djelfa
Agence de la Wilaya de Médéa
N° _____/26/D.A.A.A/2023 Médéa le .....

الوكالة الوطنية
لتسيير القرض المصغر

الفرع الجهوي بالجلفة
وكالة ولاية المدية
الرقم ...../...../المدية في :.....

DECISION DES AIDES ET AVANTAGES ACCORDÉS

Nom	**:**
Prénom	**:**
Identifiant	**: 260700337198605231**

Suite à la décision d'éligibilité N° : du : nous vous informons que vous bénéficier, à partir du Fonds National de Soutien au Micro Crédits des aides suivantes :

- L'assistance technique, le conseil, l'accompagnement et le suivi apportés par l'ANGEM à titre gracieux ;
- D'un Prêt Non Rémunéré équivalent à **100 000,00 DA** pour une durée De **36** mois, avec une période de différé de **03**mois.

Pour la libération de ce Prêt Non Rémunéré vous devez aussi compléter votre dossier, en présentant le document suivant :

RC □ CA □ CAW □ Agrément □ Autre □ Précisez

LE DIRECTEUR

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة

الوكـالـة الوطنيـة

لتسييـر القـرض الـمصغر

AGENCE NATIONALE
DE GESTION DU MICRO CREDIT

الفرع الجهوي بالجلفة
وكالة ولاية المدية
الرقم .....:المدية في...../.....

Antenne Régionale de Djelfa

Agence de la Wilaya de Médéa

N° _____/26/D.A.D.E.F/2022 Médéa le .....

DECISION D'ANNULATION DE LA DECISION D'ELIGIBILITE ET DE FINANCEMENT

PNR-Matières premières

Nom :

Prénom :

Identifiant : 2637005751984061 82

Vu l'expiration des délais accordés au promoteur, identifié ci-dessus, pour décaisser son PNR AMP versé via l'ordre de virement N°/ établi en date du /; ou

Vu la demande de désistement présenté par le promoteur identifié ci-dessus, formulée en date du /; ou/

Vu l'extrait de l'acte N° _/_ du _/_ , portant décès du promoteur identifié ci-dessus ; ou

Vu le changement de la situation du promoteur, par rapport aux conditions d'éligibilité et de financement ;

il est procédé à l'annulation de la Décision d'éligibilité et de Financement N°167 , établie en date du 05/03/2012 .et ce, dans toutes ses disposition

الملخص:

نهدف من خلال هذا البحث الى دراسة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل الانشطة الصغيرة والحرف ، حيث تناولنا في الجانب النظري المفاهيم المتعلقة بالقروض المصغرة والتمويل الانشطة الصغيرة والحرف ، اما الدراسة الميدانية أجريت بواسطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدية.

ولمعالجة المشكلة البحثية واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة ، فتمكنا من الإحاطة بجوانب الموضوع وقد استنتجنا ان القرض المصغر المقدم من طرف الوكالة يعتبر بمثابة أداة مهمة لتمويل الأنشطة المتنوعة وتتصدى للفقر والبطالة، حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم وهذا من خلال استحداث أنشطتهم التي تمكنهم من الحصول على مداخيل ، كما تبني مشاريعهم وأفكارهم المهنية ، ويتم تجسيدها على ارض الواقع.

الكلمات المفتاحية:

القروض المصغرة، التمويل ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Su mary:

Through this research, we aim to study the contribution of the National Agency for Microcredit Management (ANGEM) in financing Small activities and crafts, so we dealt with in the theo- retical side the concepts related to microcredit, financing and small and medium enterprises, while the field study was conducted by ANGEM in Médéa 's region.

In order to treat the research problem and test hypotheses, we relied on the descriptive approach and the case study methodology, so we were able to understand the aspects of the topic, Besides we have concluded that the microcredit provided by the agency is an important tool for financing various activities that alleviate and face poverty and unemployment, as it allows the deprived people to improve their living conditions through the development of their activities that enable them to obtain income, and concretize their projects and professional ideas on the ground.

key words: Microcredit, financing, small and medium enterprises, ANGEM.